

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

محددات التدقيق والتدقيق في التجارة الخارجية للجزائر

دراسة حالة لمؤسسة ميناء مستغانم

مقدمة من طرف الطالب:

كياس منصور

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	عثمان عبد اللطيف	استاذ محاضر-ب-	مستغانم
مقررا	معارفية طيب	استاذ محاضر-أ-	مستغانم
مناقشا	موزاوي عبد القادر	استاذ محاضر-أ-	مستغانم

السنة الجامعية: 2023/2022

قال تعالى: (فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ  
مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

"سورة طه: الآية 114"

## اهداء

الى صاحب السيرة المعطرة والفكر المستنير الى قدوتي ومن كان له  
الفضل في وصولي الى هذا النجاح "أبي حبيبي" رحمه الله وأسكنه  
فسيح جناته وانا لله قبرا بالنور والايمان.

الى أعلى انسانية على الوجود الى من انارت دربي بنصائحها ودعواتها  
الى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة هذا المشوار الى من علمتني  
الصبر والاجتهاد الى الغالية "أمي حبيبتي"

الى كل زملائي الذين درسوا معي.

الى اخوتي واخواتي أطال الله في عمرهم.

الى أصدقائي ومعارفي في العمل.

الى جميع من كان لهم الأثر في عبوري لهذا المشوار العلمي

الى جميع أساتذتي الأفاضل ممن لم يتوانوا في مد العون لي

الى أستاذي المشرف على المذكرة "معارفية"



## تشكرات

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العلم و المعرفة  
نحمده ونستعينه الواحد القهار العليم الجبار ووحى نزل على سيدنا محمد صلى الله  
عليه وسلم وهو في غار حراء لقوله تعالى:

"اقرب اسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك  
الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم"

أتقدم بجزيل شكري و عرفاني هذا بقلم لن يجف حبره حتى الفناء مستجيبة إلى رب  
السماء

إلى من دبوا حب روح المثابرة والعمل و الجهد المبذول.  
إلى من ساهم و ساعدنا على إنجاز هذا المشروع ونخص بالذكر:  
أستاذي الفاضل المشرف "معارفية" على تدريسنا أولاً، وعلى قبوله الإشراف على  
هذا العمل ثانياً، وعلى ما قدمه لي من توجيهات وملاحظات أفادتني في إنجاز هذا العمل  
ثالثاً.

كما أتقدم بالشكر مسبق الأعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه، على الوقت  
والجهد الذي خصصوه لمطالعة هذا العمل خدمة للبحث العلمي.  
وحتى لا أكون ناكر للجميل، أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كافة عمال وموظفي  
مؤسسة ميناء مستغانم.

## ملخص:

إن مفهوم المعايير المحاسبية ظهرت نتيجة الأزمات المالية العالمية الأخيرة التي كانت سبب في انهيار عديد من اقتصاديات البلدان بسبب عدم شفافية في أرقام المحاسبية، مما جعلها تواجه اختلال في ميزانها التجاري. وهذا ما جعل المهتمين بمبادئ المحاسبية ينظرون إليها للخروج من هذه الأزمات، وعليه تم وضع المعايير تقارير المالية الدولية من أجل المحافظة على الشفافية وعمليات الإفصاح في التسجيل المحاسبي مع الحماية من الفساد والتلاعبات الإدارية.

ولهذا تم تقسيم هذا البحث الى محورين محور نظري يتحدث عن عموميات حول التقارير المالية و المحور الثاني تظمن دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم حيث تم التعرف على المؤسسة وأهمية الميناء في تفعيل التجارة الخارجية كما تم التطرق الى استراتيجيات الميناء في جلب الاستثمار و تحسين التجارة.

### الكلمات المفتاحية:

التقارير المالية، التجارة الخارجية، صندوق النقد الدولي، معايير المحاسبة الدولية، الوضع الإقتصادي.

### summary

The concept of accounting standards emerged as a result of the recent global financial crises, which were the cause of the collapse of many countries' economies due to lack of transparency in accounting figures, which made them face an imbalance in their trade balance. This is what made those interested in accounting principles look at them to get out of these crises, and accordingly, international financial reporting standards were set in order to maintain transparency and disclosure processes in the accounting record while protecting from corruption and administrative manipulations

the second axis includes a field study of the Mostaganem Port Corporation, where the corporation and the importance of the port in activating foreign trade were identified, and the port's strategies for attracting investment and improving trade were also addressed.

### key words:

Financial reports, foreign trade, the International Monetary Fund, international accounting standards, and the economic situation

36-1	الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية
2	مقدمة الفصل
17-3	المبحث الأول: طبيعة المعايير المحاسبية الدولية
6-3	المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية
14-6	المطلب الثاني: نطاق المعايير المحاسبية الدولية
17-14	المطلب الثالث: التعديلات الطارئة على المعايير المحاسبية الدولية واعداد التقارير.
-18	المبحث الثاني: تجارب بعض الدول من تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية
20-18	المطلب الأول: العوامل التي ساهمت في التحويل الدولي نحو معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS
23-21	المطلب الثاني: بعض الدول التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS
24	المطلب الثالث: مكونات معايير المحاسبة الدولية
-24	المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.
28-24	المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
32-28	المطلب الثاني: إصدار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونطاق صلاحيتها
35-32	المطلب الثالث: أهمية ومتطلبات تبني الدولية للقطاع العام في الجزائر.
36	خلاصة الفصل الأول
67-37	الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر
38	مقدمة الفصل
-39	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
39	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
40-39	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها
43-40	المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية.
-43	المبحث الثاني: السياسة التجارية الجزائرية قبل 1990
47-44	المطلب الأول: الوضع الاقتصادي قبل 1990
57-47	المطلب الثاني: الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي FMI حول السياسة التجارية
61-57	المطلب الثالث: نتائج وأثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية
-61	المبحث الثالث: السياسة التجارية بعد 1998
64-61	المطلب الأول: هيكل الصادرات
66-64	المطلب الثاني: هيكل الواردات
67	خلاصة الفصل الثاني
75-68	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم
69	مقدمة الفصل

-70	المبحث الأول: المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم
71-70	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم
73-72	المطلب الثاني: دور مؤسسة ميناء مستغانم وأهدافها
76-73	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم وأهم مصالحتها
86-76	المبحث الثاني: أهمية الميناء في تفعيل التجارة الخارجية (دراسة حالة ميناء مستغانم)
85-76	المطلب الأول: أهمية الميناء في تفعيل التجارة الخارجية
86-85	المطلب الثاني: العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية والميناء. المطلب الثالث: المشاريع المستقبلية للميناء.
93-86	المبحث الثالث: استراتيجيات الميناء في جلب الاستثمار وتحسين التجارة
88-86	المطلب الأول: استراتيجيات الميناء في جلب الاستثمار.
92-88	المطلب الثاني: تحسين التجارة.
93	خلاصة الفصل الثالث
	خاتمة
	قائمة المصادر والمراجع

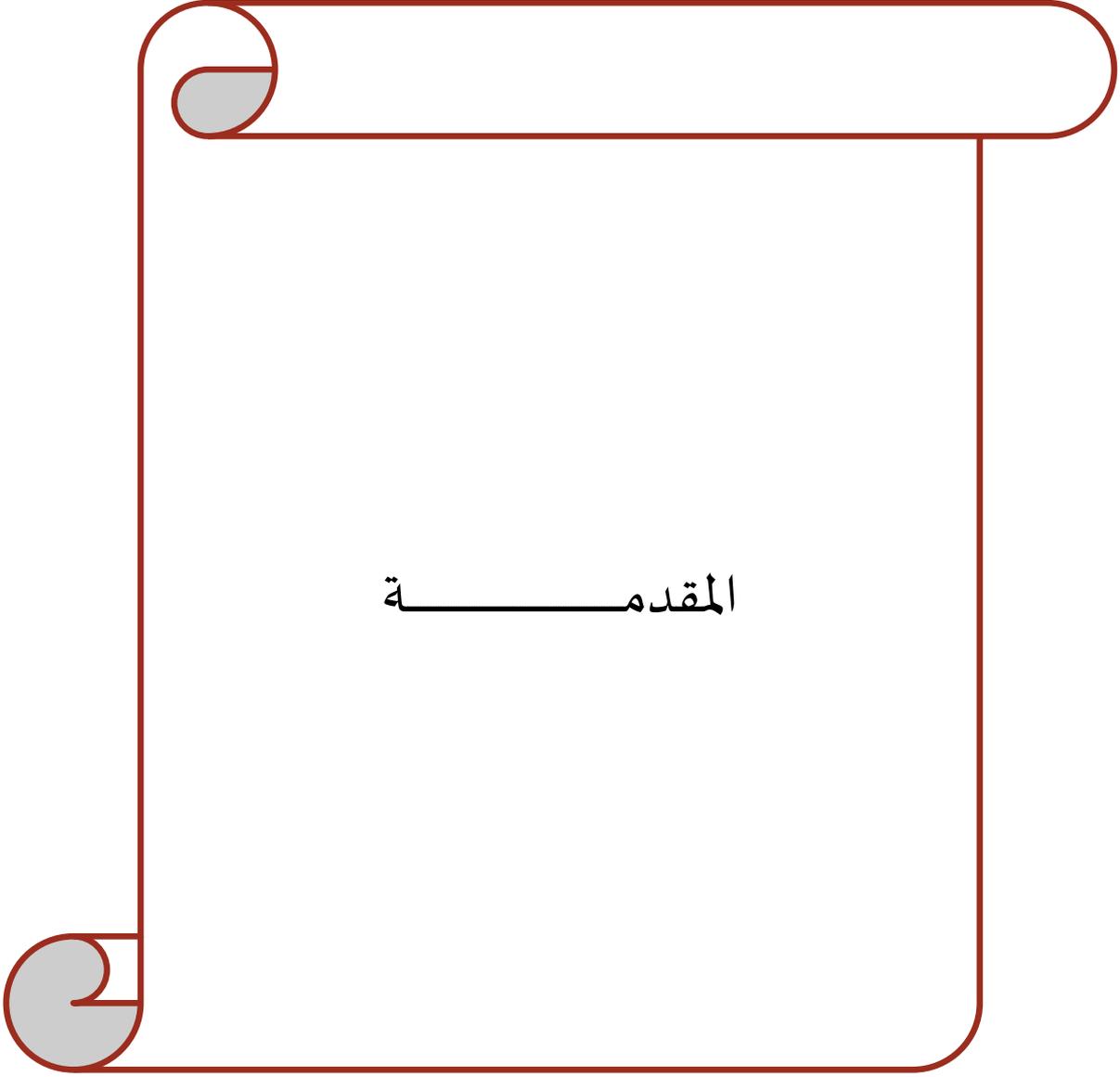
## فهرس الجداول

الصفحة	العناوين	الرقم
15	توضيح المعايير المحاسبة الدولية التي تم إلغائها أو تبديلها	01
15	التقارير المالية	02
28	رقم واسم المعيار ومعيار المحاسبي الدولي ذات علاقة معه	03
41	تكلفة الانتاج مقدرة بساعات العمل/وحدة	04
42	مثال عن نظرية النفقات النسبية	05
44	حجم الاستثمارات خلال الفترة 1963 – 1966 الوحدة 10 دج	06
46	حجم الانفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1970/1977. الوحدة 10 دج	07
50	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991	08
58	تطور الميزان التجاري للفترة: 1991/1993 (التجارة المنظورة) الوحدة $10^6$ دولار أمريكي.	09
59	تطور ميزان التجارة غير المنظورة للفترة 1991/1993 الوحدة $10^6$ دولار أمريكي	10
60	تطور الميزان التجاري للفترة 1995/2000 الوحدة $10^6$ دولار أمريكي.	11
62	التركيب السليعية للصادرات خلال الفترة 1998/2005	12
64	الميزان التجاري	13
79	مناطق التبادل التجاري الخارجي بالميناء.	14
81	التجارة حسب العائلات	15
82	الهيكل المينائية التي تعاني نقص	16
89	عدد السفن التجارية التي رست في ميناء مستغانم	17
89	عدد أيام السفن في ميناء مستغانم	18
90	حجم البضائع الذي استقبلها الميناء.	19
90	حجم الواردات والصادرات حسب عائلات المواد لسنة 2012	20

91	واردات بذور البطاطا الذي استقبلها الميناء	21
91	عدد الحاويات المسقبة من طرف الميناء	22
92	حجم الزيت المستورد والمخزن في الميناء	23
92	الحجم الكلي للحبوب المستوردة والمخزنة في الميناء	24

## فهرس الأشكال

الصفحة	العناوين	الرقم
65	الميزان التجاري للفترة 2005-1998	01
74	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.	02



المقدمة

# المقدمة

المقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم اقتصاديات البلدان في عملية مبادلة السلع والخدمات بين هذه الدول، وللتجارة الخارجية أهمية بالغة في نمو وازدهار و تقدول الدول ككل، ففي فترات التي يتعذر فيها تبادل السلع والخدمات نلاحظ انخفاضا ملموسا في مستويات المعيشة سواء كان بسبب طبيعي أو في حالة الحروب. كذلك نعتبر التجارة الخارجية من أقدم اهتمامات كل الاقتصاديين والفلاسفة والتطبيق الاقتصادي، ففي القونيين الخامس و عشر والسادس عشر ظهر مبدأ التجارة بظهور الدول الحديثة، وكان اتباع هذا المذهب يرون أن الذهب هو أساس ثروة الامم ومقياس عظمتها. ولما كانت التجارة الخارجية هي المصدر الوحيد للحصول على المعدن النفيس فقد أهتم أصحاب هذا المذهب بالمعاملات الاقتصادية الخارجية مؤيدين بذلك ضرورة تدخل الدولة في المبادلات الدولية لتحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق العمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات. وقد ظل هذا المبدأ سائدا حتى ظهرت حرطة تطالب بالحرية الاقتصادية في اوائل القرن الثامن عشر. فنادت بوجود قاعدة دعه يعمل اتركه يمر و المقصود هنا ان تدع الدولة كل فرد ينتج دون مراقبة أو توجيه.

و الجزائر على غرار الدول النامية، عطفت و منذ الاستقلال على اتخاذ اجراءات و تدابير لتنظيم قطاع التجارة الخارجية بما يخدم الدولة ككل، و اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها البلاد، وقد كانت هذه السياسات التي اتبعت في هذا المجال بالغة الأثر على المسيرة التنموية في البلاد ككل و على مختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة.

إشكالية البحث:

ماهي محددات التدقيق في التجارة الخارجية للجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

✓ كيف يَأثر التدقيق على التجارة الخارجية؟

✓ هل تحقق الجزائر ما كانت تأمل اليه من الاصلاحات الاقتصادية والتجارية؟

✓ هل يطبق ميناء مستغانم المعايير المحاسبة الدولية في اطار المبادلات التجارية؟

الفرضيات:

✓ يعتبر التدقيق ركن أساسي في المبادلات التجارية، حيث يمكن الدولة من الكشف على الأخطاء والاختلاسات و تبذير مال العام.

✓ شهدت الجزائر قفز نوعية في اقتصادها وهذا بفضل السياسات التي اقترتها الدولة في اطار النهوض باقتصاد البلد وساعد ارتفاع أسعار المحروقات في اظهار مكانة التجارة الجزائرية بين الامم.

✓ السياسات التجارة المعتمدة كقيلة لقيام الاقتصاد الوطني ووضع الجزائر في مسارها الصحيح وهذا ما قامت به مؤسسة ميناء مستغانم.

أهداف الدراسة:

# المقدمة

- ✓ ابراز دور الجزائر في تطوير التجارة الخارجية.
- ✓ تبيان مكانة مؤسسة ميناء مستغانم في النهوض بالاقتصاد الوطني.
- ✓ التعرف على أهم المعايير المحاسبية الدولية
- ✓ تبيان العلاقة بين المعايير المحاسبية و التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في نهوض باقتصاد أي دولة في ظل وجود المعايير المحاسبية الدولية، وكيفية تأثير هذه المعايير على التجارة الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة اسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- ✓ مكانة المعايير في تفعيل التجارة الخارجية.
- ✓ أهمية التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الوطني.
- ✓ أهمية ميناء مستغانم في المبادلات التجارية.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة الى جانبين جانب نظري و جانب تطبيقي

- ✓ الجانب النظري تم تقسيمه الى فصلين فصل الاول تم ت.....
- ✓ الجانب التطبيقي تم تقسيمه الى الفصل واحد وهو دراسة ميدانية الى ميناء مستغانم.

## الفصل الأول:

عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

# الفصل الأول:عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

مقدمة الفصل:

بدا الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة.وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع قواعد المحاسبية الخاصة بها و التي ترى أنها تتلائم مع مفاهيمها المحاسبية.

وقد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق غيبه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات و المؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع.

ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو ارشادات عامة تؤدي الى توجيه و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات.وبذلك تختلف المعايير عن الاجراءات فالمعايير لها صفة الارشاد العام أو التوجيه بينما الاجراءات تتناول الاجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

# الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

## المبحث الأول: طبيعة المعايير المحاسبية الدولية

أدت التطورات الاقتصادية والدولية إلى ضرورة الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية من أجل تنظيم ممارسة العمل المحاسبي وتصنيف البيانات المالية وكذلك إصدار القوائم المالية بشفافية وتنظيم عمليات الإفصاح المالي و وضع تقارير حيث تعتبر المعايير المحاسبية الدولية أداة لتنظيم العمل المالي والمحاسبي وذلك من اجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية

## المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

بدأ هذه المعايير في الظهور خلال سنوات السبعينات حيث تأسست خلالها لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي بدا بها الإعداد المعايير وإصدارها من أجل توحيد التعاملات المحاسبية ووضع قوانين موحد للمحاسبة إنشاء لجان خاصة بإعداد المعايير لكل مجال المحاسبي.

## ✓ الفرع الأول: تعريف لجنة المعايير المحاسبية<sup>1</sup>

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد المعايير يمكن استخدامها من قبل الشركات لدى إعداد القوائم في جميع أنحاء العالم، وقد شكلت هذه اللجنة في 1973م اثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية الدولية القائدة في كل من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة الأمريكية وايرلندا ومنذ عام 1983م شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبة وابتداء من 1996م صادرت للجنة 116 منظمة من 85 دولة وفي 2001م إعداد هيكله للجنة ليصبح اسمها مجلس معايير المحاسبة الدولية وهي تطبق في اغلب الدول، ويمكن تقسيم مراحل نشأتها إلى ثلاث مراحل هي مرحلة

<sup>1</sup> - حسن القاضي مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 106.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

التأسيس من 1973 م إلى غاية 1992 م، ثم مرحلة انتقالية من 1993 م إلى غاية 2001 م، ومرحلة الأخيرة من 2001 م إلى يومنا هذا ، ولقد كان الهدف من تأسيس تلك اللجنة منذ نشأتها إلى إعادة هيكلتها عدة أهداف منها<sup>2</sup>.

1. إقناع الحكومات والجهات المتخصصة بالمعايير وهيئات البورصة والأوراق المالية في مختلف دول العالم بضرورة نبي معايير المحاسبة IAS والالتزام بها.

2. محاولات الحصول على الدعم الدولي للقبول بمعايير المحاسبة الدولية والتقيد بها.

### ✓ الفرع الثاني: تعريف المعايير المحاسبة الدولية<sup>3</sup>

لقد أصدرت المعايير المحاسبة الدولية من طرف مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية عالية الجودة وقابلة للفهم والتطبيق وتلبي المطالب بوجود شفافية وقابلية للمقارنة في أسواق رأس المال العالمية، كما أن وضع معايير محاسبة دولية يمثل أداة مفيدة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة و أكثر أمناً.

<sup>2</sup> - دريف امينة، إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لي نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق محاسبة مراقبة تسيير (مستغانم)، الجزائر، 2013-2014، ص 9.

<sup>3</sup> سمير الريشاني، مقدمة في معايير المحاسبة الدولية، [www.asca.sy/download/PDF/Seminars/lecture 2011- 1-9.pdf](http://www.asca.sy/download/PDF/Seminars/lecture 2011- 1-9.pdf)، تاريخ الإصدار، 2016/12/27، ص 1.

# الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

حيث يتم تطبيق هذه المعايير في كافة القطاعات وهذه المعايير جاءت نتيجة لأبحاث ودراسات قام بها نخبة من الخبراء المحاسبين ومراجعين على مستوى العالم.<sup>1</sup>

كما تعرفها المحاسبة بأنها مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية والمحددة يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس واثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع.<sup>2</sup>

## الفرع الثالث: مميزات المعايير المحاسبية الدولية.

1. أهمية المعايير المحاسبية: تتمثل حاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

✓ تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة فيدون المعايير المحاسبية لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة وتعكس المركز الصحيح للأحداث المالية.

✓ إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية وفي حالة إذا ما غابت المعايير المحاسبية فإن ذلك سيؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم.

وتمثل غياب جوانب المعايير المحاسبية الدولية إلى:

- يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة أو قد يؤدي إلى منشآت استخدام طرق متباينة أو غير موحدة أو قد يؤدي إلى عدم الإشارة إلى الطريقة المتبعة.
- قد يؤدي إلى إعداد قوائم مالية كيفية وبالتالي يصعب الاستفادة منها من قبل المستفيدين الداخليين أو المستفيدين الخارجيين.
- وقد يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة.

## 2. خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

يمكن ذكر أهم الخصائص التي تتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص 6-7.

<sup>2</sup> - دريف أمينة مرجع سبق ذكره، ص 9.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- ✓ قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها هيئته المعايير إهمال المحاسبية بعد توسيع الاستشارات وإعداد المعايير المحاسبة لشمول كل الأطراف المهتمة بها، دون الرأي الهيئات الوطنية المؤهلة.
- ✓ مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعملها.
- ✓ غير إجبارية التطبيق لأنها لا تكتب الصفة القانونية.

### المطلب الثاني: نطاق المعايير المحاسبية الدولية<sup>2</sup>:

ان معايير المحاسبة الدولية تعددت حيث لكل منها رقم واسم خاص به وأهداف تسعى إليها:

- ✓ المعيار 1: عرض القوائم المالية IRS1: يعطي المحتوى والشكل الذي يتوجب أن تكون عليه القوائم المالية ذات غرض العام والتي يتم إعدادها وعرضها طبقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي أو ما يسمى معيار التقارير المالية الدولية 1 FRSI ويهدف إلى:
  - تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات غرض عام.
  - تأكيد على توفر خاصية المقارنة المحاسبية بين القوائم المالي لنفس الشركة عبر فترات المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
  - تحديد الإطار العام للإعداد القوائم المالية وتحديد الحد الأدنى في البيانات الواجب نشرها في القوائم المالي.
  - لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة باعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة بل ترك هذه الأمور للمعايير أخرى.

- ✓ المعيار 2: المخزونات: يغطي المعيار البضاعة تامة الصنع والبضاعة المعدة لبيع في العمليات العادية للمنشأة والبضاعة تحت التشغيل والأدوات والموارد التي تستخدم في عملية الإنتاج والموارد الخام ويهدف إلى:
  - وصف المعالجة المحاسبية للمخزونات حيث يوفر المعيار الإرشادات والقواعد التي تحدد تكلفة المخزون.
  - وصف كيفية الاعتراف بالمخزونات كأصل تم كيفية الاعتراف بتا كمصرف لاحقا.

<sup>1</sup> - عمر قمان، مراد غلة، مدى توافق الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي مع المعايير فما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحاسبية الدولية، ملتقى الوطني حول النظام المحاسبية الدولية المالية بالجزائر وعلاقته بالمعيار الدولي، قاعة المحاضرات بن شهيدة - خروب- مستغانم، الجزائر، يومي 13 و14 جانفي 2013، ص 6-7 .  
<sup>2</sup> - محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. أعدت مكتبة الوطنية بيانات الفرصة والتصنيف الأول، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008

## الفصل الأول:عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- بيان كيفية تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق المخزون.

- توضيح أساليب قياس تكلفة المخزون.

✓ المعيار 7: قائمة التدفقات النقدية: على المنشأة إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب متطلبات هذه المعايير عرضها كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى أي فترة تقديم عنها القوائم المالية ويهدف إلى:

- ضمان توفر المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمنشأة بواسطة قائمة التدفقات النقدية والذي يصنف مصادر التدفقات النقدية إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وذلك مساعدة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات لتقييم الوضع النقدي من حيث توفير السيولة وتوقيتها.

✓ المعيار 8: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: على المنشأة إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب متطلبات هذا المعيار وعرضها كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية ويهدف إلى:

- تحديد الأسس والمعايير الوجيه مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية.

- توضيح المعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات.

- بيان المعالج المحاسبي للأخطاء التي تحدث في فترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترات الحالية.

✓ المعيار 10: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية: يجب تطبيق هذا العيار في المحاسبة والإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية ويهدف إلى:

- متى يجب على المنشأة أن تعد لقوائمها المالية بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية وقبل إصدار تلك القوائم.

- الإفصاح المطلوب عرضها حول تاريخ قرار إصدار القوائم المالية وحول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

✓ المعيار 11: عقود الإنشاء: يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن عقود الإنشاء في القوائم المالية للمقاولين كما تشمل عقود تقديم الخدمات المرتبطة مباشرة بإنشاء الأصل القديمة ويهدف إلى:

- بيان المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بالعقود الإنشاءات وفي معظم الحالات يستغرق إنجاز العقد تحت

التنفيذ فترات تزيد عن فترة مالية واحد واحد لذلك فالعنصر الهام في المحاسبة عن عقود الإنشاءات هي في تخصيص

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

إيرادات وتكاليف العقود بين الفترات المحاسبية التي يتم انجازها للعمل فيها ويستخدم هذا المعيار أسس الاعتراف الواردة في إطار إعداد وعرض القوائم المالية لبيان متى يجب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف العقد كإيراد ومصروف في قائمة الدخل.

✓ **المعيار 12: ضرائب الدخل:** يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الضرائب الدخل وتشمل ضرائب الدخل كافة الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة لضرائب كما تشمل ضرائب الدخل ضرائب أخرى والضرائب المحتجزة والموجب الدفع من قبل المنشآت التابعة والزمنية والمشاريع المشتركة عند قيمها بتوزيعات إرباح للمنشأة الأم ويهدف إلى:

- وصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جمع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة لضريبة ويحدد المعيار تعريفات لربح المحاسبي والربح الخاضع لضريبة والدخل الضريبي والضريبة الخارجة.

✓ **المعيار 14: التقارير المالية للقطاعات:** يجب تطبيق هذا المعيار في المجموعات الكاملة للقوائم المالية المنشورة المعدة وفق متطلبات معايير البلاغ المالي الدورية والتي تضم الميزانية العمومية وقائمة الدخل كما وردة في المعيار (1) ويهدف إلى:

- وضع مبادئ تقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب قطاع المعلومات. حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية.

✓ **المعيار 15: المعلومة التي تعكس أثر التغير في الأسعار:** يلزم هذا المعيار الشركة المدرجة اسمها في أوراق المالية ويتم تداول أهميتها في نطاق السوق، وإذا اختارت المنشأة غير ملزمة بتقديم تقارير مالية حول القطاعات ويتوجب عليها في هذه الحالة الامتثال بشكل كامل لمتطلبات المعيار، و يجب على المنشأة التي تطبق هذا المعيار بإفصاح عن مبلغ التعديل والمبلغ المعدل لاستهلاك وكذلك بالنسبة للتكاليف المبيعات وتعديلا البنود النقد.

✓ **المعيار 16: الممتلكات والمصانع والمعدات:** يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولية 16 في المحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات التي تستخدم في إنتاج البضاعة وتزويدها للمشتري والأصول المستخدمة من قبل الإدارة والأصول المعدة لغاية تأخيرها للغير، أي تلك الأصول التي اقتنائها التسيير أعمال المنشأة ومن المتوقع إن المستخدم لأكثر من فترة أخرى ويهدف إلى:

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها حيث يعرف هذه الأصول واستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة كما يحد المعيار العناصر تكلفة الأصل وإعادة تقييم واستهلاكه واستبعاده.<sup>1</sup>
- المعيار 17: عقود الإيجار: يغطي المعيار جميع عقود التأخير باستثناء اتفاقيات التأخير المتعلقة بالمصادر الطبيعية المتعلقة بترخيص استعمال الأفلام وأشرطة الفيديو والمخطوطات وبراءة الاختراع وحقوق التأليف وما شابه ذلك المصنعة من قبل المنشأة أو المشتريات لغاية إعادة بيعها، تقديم الخدمات للغير: أن تقدم خدمات للغير يتضمن الخدمات التي تقدمها المنشأة للغير وقد يتم انجاز الخدمة خلال فترات مالية واحدة أو تمديد لأكثر فترة مالية واحدة، استخدام أصول المنشأة من قبل الغير مما يتوكل عنه داخل المنشأة من خلال الفائدة حقوق أو الإتاوات توزيعات الأرباح، ويهدف إلى:
  - تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح ملائمة العقود التأجير التشغيلية والتمويلية لدى كل من المستأجر والمؤجر.
- المعيار 18: الإدارة: يغطي هذا المعيار الإيراد الناتج عن الأحداث والعمليات التالية، مبيعات البضاعة والتي تتضمن بيعها البضاعة، ومهتم بقياس الإدارة من بيع بضائع وتأدية الخدمات والإدارات الأخرى.
- المعيار 19: منافع الموظفين: يحدد أربع فئات رئيسية للمنافع الموظفين قصيرة الأجل مثل الرواتب والأجور، المنافع بعد انتهاء الخدمة وضيقة للعمال مثل رواتب التقاعد وتكاليف الخدمات، مكافئة نهاية الخدمة المقدمة، منافع الموظفين طويلة الأجل مثال إجازة الخدمة الطويلة ويهدف إلى:
  - بيان المحاسبية والإفصاح عن منافع الموظفين ويعرف المعيار عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين وتلك المنافع قصيرة اجل وطويلة الأجل وغيرها.
- المعيار 20: محاسبة المنح الحكومية عن المساعدات الحكومية: يتم تطبيق هذه المعايير في المحاسبة والإفصاح عن المنح الحكومية في الإفصاح عن أنواع أخرى من المساعدات الحكومية، ويهدف إلى:
  - محاسبة المنح يعرف المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح.
- المعيار 21: آثار التغيرات في الأسعار صرف العملات الأجنبية: يجب أن يطبق: المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعمليات الأجنبية باستثناء المعاملات المشتقة والأرصدة التي تندرج ضمن معيار المحاسبة الدولية رقم 39، ترجمة القوائم المالية

<sup>1</sup> وكتاب حسين القاضي، مامن حمدان، المحاسبة المالية ومعاييرها دار الثقافة ونشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

للعمليات الأجنبية، ترجمة نتائج أعمال وميزانية الشركات التابعة إلى العملة التي تعرض بها القوائم المالية للشفرة القبض،  
ويهدف إلى:

- تطبيق على المعاملات الأجنبية في ترجمة القوائم المالية العمليات الأجنبية حيث ينص على شرط الاعتراف الأولي ويعرفان  
الصرف تصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في الأسعار الصرف.

● المعيار 23: تكاليف الاقتراض: يغطي هذا المعيار المحاسبة عن تكاليف الاقتراض، يتناول المعيار تكاليف الافتراض التعلق  
بعملية الافتراض الخارجي ولا يتناول المعيار التكاليف الفعلية أو المعارضة لحقوق المالكين بما في رأس مال الممثل في السهم  
ممتازة غير مصنف كالامتيازات، ويهدف إلى:

- عرض المعالجة المحاسبة لتكلف الاقتراض حيث يعرف بها مصروف ولكن المعيار يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها وهي  
رسمت تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط عرضها للمعايير.

● المعيار 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة: تحديد علاقات معاملات الأطراف ذات العلاقة، بيان الأرصدة المتعلقة بين  
المنشأة والأطراف ذات العلاقة بها، بيان الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود الواردة في ما سبق هذا مطلوب، تحديد  
الإفصاح التي يتم إجرائه حول تلك البنود، ويهدف إلى:

- تحديد العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالأطراف الأخرى أو ممارسة تأثير مهم عليه في صنع قرارات  
مالية أو تشغيلية

● المعيار 26: المحاسبة وتقارير منافع التقاعد: يتناول إعداد التقارير حول خطط كمنافع التقاعد ولا يتطلب عرضه تقارير  
سنوية للخطة لكن أن تقتضي شروط خطة التقاعد إن تقدم الخطة تقرير سنوية، تغيير خطة منافع التقاعد منشأة  
منفصلة و متميزة عن أصحابا العمل المشارك في الخطة ويطبق أيضا على خطط منافع التقاعد التي ترعاها جهة أخرى غير  
صاحب العمل مثلا ، ويهدف إلى:

- الاهتمام ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافذ المحددة ويعرض معايير طريقة احتساب القيمة الحالية أكثرية لمنافع  
التقاعد وشروط الإفصاح.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- المعيار 27: القوائم المالية الموحدة والمفصلة: يتم تطبيق هذا المعيار في: إعداد البيانات المالية الموحدة لمجموعات الشركات التي تسيطر عليها المنشآت الأساسية، المحاسبة عن الاستثمارات في المنشأة التابعة والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة والمنشأة الزميلة عندما تختار الشركة القابضة أو تلزمها التشريعات والقوانين المحلية عرض قوائم مالية منفصلة، ويهدف إلى:
  - يهتم هذا المعيار بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض إجراءات التوحيد والإفصاح، القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة.
- المعيار 28: المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة: يجب تطبيق من المستثمر في المحاسبة عن الاستثمارية في الشركات الزميلة، ويهدف إلى:
  - تعريف المعيار المنشأة الزميلة بأنها منشأة وجد مستثمرين تأثير مهم عليها وفي ليست منشأة تابعة أو مشروع مشترك للمستثمرين ويعرض طرق اعتراف بموجب طريقتين حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقها.
- المعيار 29: معيار التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع: يطبق على القوائم المالية الرئيسية بما في ذلك قوائم المالية الموحدة لأي منشأة تقديم تقاريرها المالية بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع جدا ويقدم المعيار كما هو مبين لاحقا مؤشرات فيما إذا كانت البيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة في ذات تضخم مرتفع جدا كما يحدد المعيار إجراءات تعديل المعلومات المالية اثر التضخم مرتفع، ويهدف إلى:
  - بتطبيق هذا المعيار المنشأة التي تعد قوائمها بعمل اقتصادية مرتفع تصبح إن تعدل قوائمها باستخدام وحد قياس جارية بتاريخ القوائم بعدد المعيار شروط تطبيق ذلك سوء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجاري.
- المعيار 30: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسة المالية المشابهة: يهدف إلى تكليل البنوك والمؤسسة المالية المشابهة بتقديم مستوى الملائمة من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية وتضمن إفصاحا المالية لمصلحة مستخدم القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية ويتضمن إفصاحا إضافية في قائم الدخل

## الفصل الأول:عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

والمركز المالي وكذلك ما يتعلق بالأموال الطارئة واستحقاقات الأصول والالتزامات والخسائر القروض والسلف والمخاطر

البنكية العامة والأصول والمرهونة كضمان

- المعيار 31: الحصص في المشاريع المشتركة: ينطبق على محاسبة الحصص في المشاريع المشتركة وإعداد التقارير المالية حول أصول والتزامات الدخل ومصاريف المشاريع المشتركة في البيانات المالية للمشاركين والمستثمرين في المشاريع المشتركة ويهدف إلى:

- الاهتمام بالتقارير المالية عن حصص في المشاريع المشتركة ويتم أيضا بالمحاسبة عن حصص في المشاريع المشتركة والتي يعرفها المعيار بأنها ترتيبات تعاقدية يقوم بموجبها طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع للرعاية المشتركة وقد عرض المعيار أشكال المشاريع المشتركة وعرف الترتيب التعاقدية والعمليات تحت سيطرة المشتركة والأصول والوحدات تحت السيطرة المشتركة والقوائم المالية الموحدة لها والمفصلة.

- المعيار 32: الأدوات المالية للإفصاح والعرض: يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية، ويهدف إلى:

- عرض شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.  
- عرض كل طرق الأدوات المالية والأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية وكذلك بالنسبة للفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب.

- المعيار 33: حصة السهم من أرباح الشركات: حددت الفقرة 2 من هذا المعيار أن يركز التي نطبق عليها احتساب ربحية السهم وعرضه ضمن القوائم المالية بالتحديد ضمن قائمة الدخل وحدد في الفقرة 3 أن ربحية السهم تحتسب للشركة التي تعد قوائم المالية موحدة للقوائم المالي والموحدة وليس لكل شركات على حدي، وقد تطلب احتساب وعرض كل من ربحية السهم الأساسي وربحية السهم المخفضة باستخدام الأرباح أو الخسائر من النشاط المستثمر للمنشأة وذلك جمع الفترات التي تغطيها القوائم المالية المعروضة، ويهدف إلى:

- وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من أرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المنشآت وفترات المحاسبية ويرك المعيار على حساب حصة السهم من أرباح.

## الفصل الأول:عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- المعيار 34: التقارير المالية المرحلة: لا يحدد المنشآت التي يتوجب عليها نشر التقارير المالية المرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير أو الفترات التي يجب نشر التقارير هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية، ويهدف إلى:
  - بيان الحد الأدنى من مضمون التقارير المالية المرحلة وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو مختصرة لفترات مرحلية يقصد بالتقرير المرحلي تقرير مالي يحتوي إما مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترات اقل من السنة المالية الكاملة المشاة.
- المعيار 35: العمليات المتوقفة: لا يحدد أية مبادئ اعتراف وقياس بل يطالب بأن نقوم بتطبيقه المعايير ذات العلاقة. بذلك إلا انه يطالب بالإفصاح عن العمليات المتوقفة، ويهدف إلى:
  - تحديد العمليات المتوقفة بأنها ذلك الجزء من المنشأة الذي تخطط المنشأة لكي يتم التصرف فيه فعلياً بكامله مثل بيعه أو فصله أو نقل الملكية... الخ، أنه ذلك الجزء من المنشآت الذي يمثل خط عمل رئيسي منفصل انه يمكن تمييزه تشغيلياً.
- المعيار 36: الانخفاض في قيمة الأصول: يطبق هذا المعيار على جميع الأصول المالية التي لا يوجد معيار دولي يحدد كيفية الاعتراف وقياس خسارة التدني لها، ويهدف إلى:
  - عرض المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بما ليزيد على المبلغ القابل للاسترداد كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض قيمة وطرق قياس الانخفاض.
- المعيار 37: المخصصات والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة: تطبق متطلبات هذا المعيار على الاعتراف بكافة المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة قياسها، ويهدف إلى:
  - تطبيق تقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة ويعرف المعيار المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات ويعرف المعيار المخصص أنه مطلوب توقيت ومبلغ غير مؤكدين.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- المعيار 38: الأصول الغير الملموسة: ينطبق على كل الأصول غير ملموسة معادى التي تدرج ضمن المعايير الأخرى والأصول الناجمة عن رسملت مصاريف الاستكشاف والتقديم كما ينطبق على تكاليف الإعلانات والتدريب وتكاليف مقابل التشغيل وبات وتطوير وبراءة الاختراع وترخيص أفلام وصور المتحركة، ويهدف إلى:
  - عرض المعالجة المحاسبية للموجودات الغير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر وينص المعيار 38 على وجوب الاعتراف بالأصل أدا حقق الشروط الواردة فيه ويقص أيضا على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير ملموسة والإفصاح عنها.
- المعيار 39: الأدوات المالية الاعتراف والقياس: يجب تطبيقها من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية، ويهدف إلى:
  - إكمال المعيار 32 سبق ذكره وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.
- المعيار 40: الممتلكات الاستثمارية: يجب تطبيق على الاستثمارات العقارية في عملية الاعتراف والقياس والإفصاح الخاص بالاستثماري العقارية المملوكة من قبل المنشأة والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها لغاية تأخير الغير أو يهدف الاحتفاظ بها لفترة طويلة وبالتالي الاستفادة من ارتفاع أسعارها السوقية مما يحق لها إرباح رأسمالية عند عملية بيعها، ويهدف إلى:
  - وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها ويقصد بالممتلكات الاستثمارية أراضي مباني.
- المعيار 41: الزراعة: يهدف إلى بيان المعالجات وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي الإفصاح المتعلقة بها.

المطلب الثالث: التعديلات الطارئة على المعايير المحاسبة الدولية واعداد التقارير المالية.

### ✓ أولا: التعديلات الطارئة على المعايير الدولية

هناك معايير محاسبية تم إلغائها واستبدالها بمعايير التقارير المالية الدولية وتعديل فيها بمعايير أخرى.

الجدول رقم (01): توضيح المعايير المحاسبة الدولية التي تم إلغائها أو تبديلها

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

المعيار	ماذا جرى للمعيار	بماذا استبدل أو عدل المعيار
المعيار رقم 3	ملغي	محلة المعيار 27,28
المعيار 4	ملغي	حل مكانه المعيار 38,22,16
المعيار 5	ملغي	حل مكانه المعيار 1
المعيار 6	ملغي	حل مكانه المعيار 15
المعيار 9	ملغي	حل مكانه المعيار 38
المعيار 13	ملغي	حل مكانه المعيار 1
المعيار 22	اندماج الأعمال الغي	بموجب 3IFRS
المعيار 25	ملغي	حل محله المعيار 30. والمعيار 40
المعيار 35	العملية المتوقفة	استبدله بموجب 3IFRS

المصدر: كتاب حسين القاضي، مامن حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها دار الثقافة ونشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008.

### ✓ ثانياً: إعداد التقارير المالية الدولية

يتضمن إعداد قوائم مالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير الدولية وتهدف للاستخدام العام.

### جدول رقم (02) : التقارير المالية

التقرير رقمه واسمه	الهدف من التقرير	مجال عمل التقرير
المعيار IFRS1 تبنى معايير التقرير المالية لأول مرة	- تخفيض الشفافية لمستخدميها وتوفير معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة. - توفير نقط بداية ملائمة يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة المتأتية لمستخدميها	- تنطبق على المنشأة التي كانت تطبق معايير غير متوافقة مع المعايير المالية الدولية أو إن موعده المعايير الدولية
المعيار IFRS2 المدفوعات المستندة إلى الأسهم	- يهدف إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات التي تتضمن التسديد من خلال إصدار أسهم وبشكل خاص يتطلب المعيار أن تنعكس آثار تلك العمليات في بيان الدخل المركزي المالي لها في ذلك المصاريح المرتبطة بمنح العاملين المتضمنة خيارات الأسهم	- ينطبق على كافة عمليات الدفع التي تتم على أساس مدفوعات الأسهم المدفوعات وبخاصة - تسوية نقديت على أساس سعر أسهم - العمليات التي تحصل المنشأة من خلالها

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

<p>على سلع وخدمات حيث تتضمن شروط الاتفاق</p>		
<p>- ينطبق على ما يلي:          -- طريقة المحاسبة عن اندماج الأعمال          - يمكن أن يتم ضم الأعمال بطرق متنوعة تتحدد على ضوء أسباب القانون أو ضريبة أخرى وقد تتضمن شراء مشروع الحقوق الملكية في مشروع آخر أو شراء صافي أصول مشروع الأعمال          - يمكن أن ينشأ عن ضم الأعمال علاقة مشاة وبمنشأ تابع فيه يتضمن الأعمال تبرئة الصافي أصول مشروع أخرى بما فيها الشهر وليس شراء الأسهم</p>	<p>- يهدف هذا المعيار إلى بيان ووصف كيفية التقارير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال ويتطلب أن يتم اعتماد طريق الشراء المحاسبية عن اندماج الأعمال وبالتالي فإنه المقتني الدمج سيقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة المتوقعة بالمنشأة المشترية          المشترية المندمجة بقيمتها العادية بتاريخ اندماجها ويتم بالشهر كأصل والتي يتم إطفائها على عدد معين من السنين بل تخضع لاختيار التدني سنويا</p>	<p>المعيار 3 IFRS اندماج الأعمال</p>
<p>يشمل نطاق المعيار ما يلي:          1- عقود التأمين وإعادة التأمين الصادرات والواردات          2- الأدوات المالية التي تصدرها مع تقرير المشاركة المستقبلية</p>	<p>يحدد كيفية التقارير عن عقود التأمين الإفصاح الذي يبين ويوضح المبالغ الواجبة إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التأمين وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ التوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين</p>	<p>المعيار 4 IFRS عقود التأمين</p>
<p>يطبق المعيار الإبلاغ المالي رقم (5) على أصول غير متداولة سيتم التخلص منها ولها مواصفات وطرق خاصة</p>	<p>يهدف المعيار إلى تحديد وبيان المعالجة المحاسبية للأصول الغير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعرض والإفصاح عن عمليات الموافقة وبشكل أكثر تحدد بهدف المعيار يغطيه ما يلي:          أ- بالنسبة للأصول غير متولوية المحتفظ بها للبيع يتم معالجتها وفق معيار على النحو التالي:          - يتم قياسها بالقيمة المرحلة (الدفترية) carrying amount أو القيمة العادلة المطروحة منها المصاريف اللازمة للبيع أيهما اقل</p>	<p>المعيار 5 IFRS التقرير الأصول غير متداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة</p>

## الفصل الأول:عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

	<p>-تعريض كالبند مستقل في الميزانية - يهتم التوقف عن استهلاكها ب-نسبة لنتائج العمليات الموقعة يتم عرضها في بند منفصل في قائمة الدخل</p>	
<p>يجب تطبيق هذا المعيار على النفقات الاستكشاف والتقييم المتعلقة بالكشف عن المصادر الطبيعية.</p>	<p>يهدف هذا المعيار إلى وصف كيفية التقرير المالي عند كشف عن المصادر الطبيعية وبشكل أكثر تحديدا المعيار أ-إدخال تحسينات محدود للممارسات المحاسبية الحالية لنفقات الاستكشاف والتقييم ب- تحديد أي من النفقات الاستكشافية والتقييم يجب رسمتها كأصل وأي منها يجب الاعتراف به كمصروف ج- إخضاع نفقات الاستكشاف وتقييم المرسملة ( ) المصنفة كأصول ) لتقييم التدني طبقا لمعيار رقم (6) في حيث قياس أي تدني وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 د- بيان الإفصاح التي تجدد وتوضح المبالغ الواردة في قوائم المالية عن الكشف عنه وتقييم المصادر الطبيعية المساعدة مستخدم القوائم المالية في فهم مبالغ وتوقيت وعدم التأكيد لتدفقات النقدية الناشئة من أي أصول معترف بها تتعلق بتكاليف الاستكشاف والتقييم</p>	<p>المعيار 6 IFRS الكشف عن المصادر المعدنية الطبيعية</p>
<p>يجب تطبيق هذا المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة الأنواع والأدوات المالية</p>	<p>يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية حيث تمكن مستخدمو القوائم من تقييم تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكتملة لمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمعطيات المالية الواردة في معيار المحاسبة</p>	<p>المعيار 7 IFRS الأدوات المالية للإفصاح</p>

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد محسن القاضي عن مرجع السابق ص 156

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول من تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية

للإنشاء المعايير المحاسبية الدولية وتبنيها عدت عوامل ساعدت على تعميمها وإعدادها في مختلف الدول حيث سوف نتطرق في هذا المطلب إلى العوامل التي ساهمت في التحول نحو المعايير المحاسبية الدولي وتحارب بعض الدول من تبنيها من بينهم الجزائر .

**المطلب الأول: العوامل التي ساهمت في التحويل الدولي نحو معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS**

يمكن تلخص العوامل التي ساهمت في تحويل الدولي نحو المعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS في البنود الرئيسية التالية:

✓ **التحولات نحو اقتصاد السوق:** في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين شهد العالم تحولات سياسية واقتصادية جذرية في الدول الاشتراكية والدول النامية على حد سواء، كما أن الدول التي لم تحدث فيها تغيرات سياسية مؤثرة قد برمجت للإصلاح الاقتصادي حيث أحدث تحولات اقتصادية ملحوظة ومن أهم التطورات الاقتصادية في معظم الدول هو تحرير الاقتصادي من سيطرة الدولة وذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى ومن نشاط لأخر حسب إستراتيجية ذلك النشاط، وشملت عملية الإصلاح ضرورة تأسيس أسواق المالية أو تطوير القوائم المالية كعامل قوي لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطلب ذلك إنشاء هيئات أو لجان حكومية لمراقبة أسواق المال لحماية المستثمرين وبدأت هذه الهيئات بممارسة دورها الرقابي على الشركات بما في ذلك وضع متطلبات التقارير المحاسبية والتوجيه نحو تحقيق هدف حماية المستثمر، فمن المعروف إن المعلومات المحاسبية هي أهم ما تستخدمه الشركات في التلاعب بالأسعار وإلحاق الضرر بالمستثمرين وتقوم هذه الهيئات بتحدي متطلبات الإفصاح المحاسبي اللازم لتحقيق درجة عالية من الشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة، ولهذا فإن هذه الهيئات الحكومية تتدخل عادة بصورة مباشرة في تنظيم عملية التقرير المالي بتوجيه هيئات إعداد المعايير وعلى الرغم من أن إعداد المعايير هو اختصاص مجالس المحاسبة الوطنية، إلا أن هيئات سوق المال باعتبارها الجهات القانونية المعينة بحماية المستثمرين تعتبر الجهات الأساسية المنشئة للطلب على المعايير المحاسبية وإلى جانب هذه الهيئات فإنه المحاسبية في الشركات غير مسجلة في البورصة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الجزء الأول، 2012، ص 6.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- ✓ تكلفة صناعة معايير المحاسبة أو ما يعرف بالبنية الأساسية للمحاسبة: تعتمد آليات الحكومة ومراقبة أنشطة الشركات على التقارير المالي وإعداد البيانات المالية فهناك احتمال بان تنشر الإدارة تلك البيانات باستخدام معايير محاسبة غير ملائمة أو من خلال عدم التزام بالمعايير المقبولة، لهذه الأسباب فان أهم إجراءات الحكومية والمراقبة لتحقيق المصلحة العامة هي<sup>1</sup>:
- معايير محاسبة مقبولة تحقق المصلحة العامة لكافة الأطراف المهتمة بالشركة.
  - وجود مراجعة مستقلة للقوائم المالية قبل تقديمها للمستفيدين منها وتكون البنية الأساسية للمحاسبة من مجموع من المكونات هي:
  - وجود كيان قوي ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول أوراق المالية والبنوك وغيرها.
  - وجود تنظيم متكامل ومستقبل لتطوير وصناعة المعايير وتتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار ومجلس استشاري متخصص لتقديم ومجلس للإصدار والتفسيرات التطبيقية اللازمة.
  - وجود مجتمع مهتم بالمحاسبة كالجامعات ومراكز البحث العلمي.
  - وجود موارد مالية وبشرية كافية وهذه المقومات لا تتوفر لكل الدول بنفس القدر فعملية صناعة المعايير هي عملية مكلفة جدا يلزمها موارد مالية كبيرة للإنفاق على مراحل صناعة المعايير التي تأخذ وقتا طويلا.
- ✓ تكلفة إنتاج ومراجعة المعلومات المحاسبية في حالة الشركات المتعددة الجنسيات: من التطورات الهامة التي شاهدها أسواق المالية في العقدين الأخيرين أن كلا من الشركات والمستثمرين قد غادر إلى خارج الحدود الإقليمية، فالشركات الكبرى التي تبحث عن مصادر رأس المال ذهبت للقيود في البورصات خارج حدود أوطانها للبحث عن المدخرات والاستثمارات، كما أن المستثمرين من الأفراد والمؤسسات خرجوا إلى خارج حدود أوطانهم بحثا عن فرص استثمارية أفضل ومن هنا بدأ مفهوم حماية المستثمر<sup>2</sup>.
- ✓ تكلفة التمويل التي تتحملها الشركات الوطنية للحصول على التمويل من خارج الدولة: تعتبر تكلفه رأس مال في تكلفة الحصول على الأموال في بداية التعاقد وكذلك خدمة الدين أثناء التعاقد والدول الكبرى كبعض دول أوروبا الغربية وأمريكا واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا تتصف بقدر من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الأمر الذي يطلب المستثمرون على حقوق الملكية، وفي مثل هذا الأسواق فان تكلفة الأموال بالنسبة للشركات تكون منخفضة عنها في الدول اقل استقرارا وأصبحت الشركات الناجحة في

<sup>1</sup>- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية )، نفس المرجع السابق، الجزء الأول، 2012، ص 51.

<sup>2</sup>- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية )، نفس المرجع السابق، ص 52.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

الدول النامية أو الدول التي تكون فيها تكلفة الأموال مرتفعة تبحث عن فرص للقيود في الأسواق عالمية حيث تكلفه الأموال الأقل رباط مم يسمى حماية المستثمر فانه البورصات العالمية تضع شروطا صارمة للقيود والتداول لديها فعلى سبيل المثال إذا افترضنا إن شركة فرنسية سجلت تداول في ألمانيا، كذلك شركات ألمانيا سجلت التداول في فرنسا، فان كل دول منها سوف تلتزم الشركة الوافدة بالالتزام بقواعد القيد لديها والتي منها الالتزام بمجموعة معينة من المعايير المحاسبية. فان كل شركة سوف تكون مطالبة بإعداد مجموعتين من البيانات المالية الأولى وفق لدولة المنشأة والثانية وفقا للدول المضيفة وإذا افترضنا تدخل العلاقات الدولية على هذا النحو فان صعوبة الالتزام بقواعد التداول في الدول المتعددة سوف تحتوي دون قيد وتداول الأوراق المالية للشركات الوطنية في الخارج ولهذه الأسباب فان التنسيق الدولي بين الدول المختلفة بدأ على مستويين : الأول المستوى الثنائي والإقليمي الذي يأخذ شكل اتفاقيات لتسهيل عمليات التداول البيني بين الدول المتفقه. وأما الثاني المستوى الدولي العالمي الذي يتم في إطار المنظمات الدولية العالمية والتحرك على هذا المستوى اصفر عن العديد من التكتلات المحاسبية العالمية، وتمويلية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كذلك الاستثمارية المعنية بالمستثمرين في البورصات العالمية مثل المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO وبدأت هذه المنظمات العالمية تضغط على الدول المختلفة من أجل تبني مجموعة واحدة من المعايير الدولية لم تكن إصداراتها تتمتع بالقبول الكافي في ذلك الوقت.<sup>1</sup>

✓ تكلفة الاستثمار التي يتحملها المستثمر الأجنبي عندما يقوم بتصدير استثماراتها إلى أسواق مالية خارجية بحثا عن فرص استثمارية أفضل: نظرا لان الفرص الاستثمارية في الدول الكبرى تصلف بكثافة عالية من المدخرات وصلت إلى مستوى العائد العادي وتضائل معدلات النمو لدى الشركات المقيدة بها إضافة العائد على الاستثمارات غير الخطيرة بالمقارنة برغبة المستثمرين في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية والمشكلة التي صاحبت عمليات الاستثمارات الأجنبية في صعوبة قراءة وفهم البيانات المالية المعدة وفق المبادئ المحاسبة للدول المستثمرة فيها ومع القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجا إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية وبالتالي تزداد تكلفة الاستثمار لهذا أبدت الدول المستثمر فيما تبحث عن ابسط القواعد التي تخفض هذه التكلفة ومنها تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS، إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جدا مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في البيانات المالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية)، نفس المرجع السابق، ص 52.  
<sup>2</sup> - حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية)، نفس المرجع السابق، ص 53.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثاني: بعض الدول التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS

التجارب التي توافق مع معيار إعداد التقارير المالية الدولية هي:<sup>1</sup>

✓ تجربة المملكة المتحدة UK: تعد بريطانيا المحرك الرئيسي لفكرة صناعة المعايير الدولية وتستضيف بلاها مقر اللجنة

الدولية كما أنا أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيس للمجلس البريطاني للمحاسبة والبريطاني لها أكبر تمثيل في

عضوية مجلس معايير الدولية ( أربع أعضاء منهم رئيس المجلس مقارنة بثلاثة للولايات المتحدة الأمريكية ) وفيما يلي

الخطوات التي اتخذها مجلس معايير المحاسبة لبريطانيا :

● لم يمكن هناك خطة بريطانية محددة للتوافق مع المعيار الدولية وكان المجلس البريطاني يصدر المعيار الوطني حسب

احتياجات السوق البريطانية إلى جانب نشاط بريطانيا في صياغة المعايير الدولية

● في عام 2002 رحبت بريطانيا بشدة بقرار الأوربي الخاص بتطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتبارا في عام 2005

● في 30/08/2002 أصدرت وزارة التجارة والصناعة منشور الشركات والمرجعين والمجلس الوطني للمعايير المحاسبية

ومجلس معايير المراجعة الوطن غيرهم ممن يتأثرون بالقرار الأوربي بضرورة تعديل أوضاعهم تبعا لهذا القرار ومنذ هذا

التاريخ بدأ المجلس البريطاني بدراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية

● في 02/12/2002 أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطانية ASB ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق

معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولي وتتضمن المعايير السنة ما يلي:

■ رقم 22 الأرباح والأسهم

■ رقم 23 آثار التغيرات في أسعار العملات

■ رقم 24 التقرير المالي عن التضخم

■ رقم 25 الأدوات المالية العرض والإفصاح

■ رقم 26 الأدوات المالية القياس

■ رقم 2 المحاسبة عن اقتناء الشركات الناجحة

<sup>1</sup>- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية )، نفس المرجع السابق، ص 57-58.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

وبالتالي فقد تم له الإبقاء على معيار المحاسبة البريطاني صادرة عن مجلس معايير بريطانية سوف تكون من خلال معايير بريطانية.

✓ التجربة الأمريكية USA: في الشرك الأقوى في صناعة المعايير المحاسبية لأسباب عديدة أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

• الولايات المتحدة لديها أكبر بنية أساسية محاسبية ممثلة في مجلس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين والجامعات إضافة إلى الموارد البشرية والمالية. إضافة إلى ذلك أن الولايات المتحدة لديها مجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في الثمانينات من القرن السابق بلجنة الإجراءات المحاسبية تم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973 ثم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB تاريخ المحاسبة أسفر عما يقارب من 160 معيار محاسبيا و 7 نشرات للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الإصدارات

• تعد الولايات المتحدة الأمريكية شريكا كاملا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة وان كانت لا تلتزم بها ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، ، سواء من حيث العضوية في لجنة المعايير المحاسبية الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة أربعة زائد واحد (1+4) ومع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية وبعد أن تشكلت ملامح وأسس كيان دول متماسك مع المعايير المحاسبية، وكذلك نتيجة لبعض الكوارث المحاسبية التي وقعت في الولايات المتحدة في مطلع هذا القرن. بدأت البورصة الأمريكية SEC ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB يقترب شيئا فشيئا من المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية والثاني تعتبر بعض معايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية وفي عام 2002 توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB إلى تفاهم مشترك يتضمن التفاهم المشترك النقاط الآتي:

▪ العمل على فعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافق وقابلة للتطبيق.

▪ التنسيق فيما بينهم قبل أي إصدارات مستقبلية ومؤخرا تبني مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB قرار

بالتحول لاعتماد معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS.

✓ التجربة اليابان:

<sup>1</sup>- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية )، نفس المرجع السابق، ص - ص 57، 58.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

شريكا كاملا في كل الأنشطة الدولية سواء من حيث العضوية في اللجنة السابقة أو مجلس الحالي أو احتفاظها بعضوية الاتصال ومن ناحية أخرى فان اليابان كانت واحدة من ثلاث دول أظهرت نتائج دراساتها IFAD بأنها من الدول ليس لديها نية للتوافق مع المعايير الدولية والمعايير كما يلي:<sup>1</sup>

• في 12/10/2004 بات المحادثات بين مجلس معايير المحاسبة اليابانية حول مشروع مشترك لتخفيض الاختلافات بين

معايير المحاسبة الصادرة عن كلمتها وقد بات المحادثات مطلقة من أساسين هما:

الأول: أن هذه المحادثات خطوة نحو تحقيق التوافق

الثاني: أن التوافق يساهم في دعم وتطور أسواق المال العالمي

• وقد اتفق الطرفان على الإبقاء على المعايير الوطنية وضرورة التنسيق ينصب على الخصائص الاقتصادية المختلفة ويفهم من ذلك أن التنسيق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بأوضاع الاقتصادية المختلفة وان الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير المتعلقة بأوضاع الاقتصادية المختلفة وان الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رقم جهود التوحيد.

✓ تجربة الجزائر:<sup>2</sup> تبنت الجزائر المعيار المحاسبي تحت اسم النظام المحاسبة المالي (scf)، أشارت الجزائر على قرارات العديد من الدول على عملية إصلاح النظام المحاسبي في منتصف التسعينات، مما نتج عنه إعداد النظام المحاسبي المالي وذلك بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة من خلال تبني إستراتيجية توحيد محاسبي تأخذ بنموذج مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بما يضمن تعزيز مسيرة الاندماج بالاقتصاد الدولي وتوحيد لغة المحاسبة، فقد تبنت الجزائر فكرة المعايير الدولية المحاسبية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يعمل على تلبية احتياجات مختلفة المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم سواء المحليين أو الأجانب قصد توفير معلومات مالية وافية وتدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة، وحسب المجلس الوطني المحاسبي المالي أفضل خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري ، وجعله يتوافق مع المحيط الاقتصادي والقانوني الذي تعيش الجزائر حاليا.

1 - حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية)، نفس المرجع السابق، ص 59 .

2- خالد جفال، نور الهدي حداد، دراسة ومقارنة بين تجربة المغرب والجزائر في تطبيق المعايير الدولية، ملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير، بن شهيدة محمد - خروب- مستغانم الجزائر، يومي 13 و 14 جانفي 2013، ص - ص 6-7

# الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

## المطلب الثالث : مكونات معايير المحاسبة الدولية

إن دراسة معايير المحاسبة الدولية يجعلنا نلاحظ بأن المعيار المحاسبي غالباً ما يحتوي على<sup>1</sup>:

1. مقدمة المعيار
2. التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.
3. شرح المعيار. موضوع المعيار
4. الإفصاح
5. أحكام انتقالية وذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها
6. تاريخ بدء سريان المعيار

## المبحث الثالث: المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

بعد نشأت معايير المحاسبة الدولية لتنظيم العلاقة الاقتصادية بين الدولية جاء مجلس المعايير المحاسبة وإنشاء هيئات خاص بالقطاع العام ووضع معايير خاصة بالقطاع العام من اجل توحيد محاسبة القطاع العام بين الدول وضمان السير الحسن لأموال الدول من اجل الحد من الاختلاسات وتلاعب المحاسبية.

## المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

إن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ومسودات العرض وأوراق التشاور وغيرها من إصدارات مجلس المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبة وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي :

## الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

هي مجموعة من المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB)<sup>1</sup> بغرض استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل القطاع العام في جميع أنحاء العالم.

<sup>1</sup>- مرازقة صالح، بوهرين فتحة، نفس المرجع سبق ذكره، ص 8.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

وتستند هذه المعايير على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) هيئة متخصصة متفرعة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومقره في نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عبارة عن منظمة عالمية لمهنة المحاسبة. تأسست عام 1977، ومهمته خدمة المصلحة العامة من خلال الاستمرار في تعزيز مهنة المحاسبة عالمياً والمساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية عن طريق إقرار الإلزام بمعايير مهنية عالية الجودة والترويج لها وتعزيز المقاربة الدولية لهذه المعايير والحديث عن قضايا الصالح العام التي تعتبر فيها الخبرات المهنية على قدر كبير من الأهمية.<sup>2</sup>

بناء على الدراسة رقم (13) للجنة القطاع العام التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين تعرف المعايير المحاسبية بأنها عبارة عن "بيانات رسمية تبين كيف يجب أن تنعكس أنواع معينة من المعاملات الأخرى في القوائم المالية الحكومية ، وفقا لذلك فالالتزام بمعايير محاسبية موثوق ومعترف بها يعتبر ضروريا للحصول على عرض عادل للقوائم المالي.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

لا يمتلك المجلس سلطة لإجبار الحكومات والهيئات العمومية على الامتثال لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، حيث إنه يشجع هذه الأخيرة على المشاركة بشكل كبير في وضع هذه المعايير عن طريق تقديم الملاحظات والمقترحات لمختلف اللجان والهيئات الاستشارية في المجلس وفي هذا الإطار، يحث المجلس الحكومات على تبني معايير المحاسبة في القطاع العام من أجل تحقيق التوافق والتقارب الدولي للبيانات المالية الحكومية، والارتقاء بجودة وقابلية مقارنة المعلومات المالية لمختلف وحدات القطاع العام على المستوى الدولي،

<sup>1</sup> - IPSASB International public sector accounting standard board ، مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ،

<sup>2</sup> - دليل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام المجتمع الدول المحاسبين القانونيين 2012، [www.tag-publication.com/UploadFiles.../IPSAS\\_brochure.pdf](http://www.tag-publication.com/UploadFiles.../IPSAS_brochure.pdf)، 2017/02/22، ص2.

<sup>3</sup> - شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013 2014 ، library.univ-boumerdes.dz :8080/bilsream/123456789/.../CHELLAL%20ZAGRA.PDF

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

يتعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بحق الحكومات ومختلف الهيآت العمومية باعتماد معايير وطنية خاصة بها، حيث يشجع المجلس بشكل كبير تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وتوحيد المتطلبات الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ولا يتم وصف البيانات والقوائم المالية الحكومية بأنها تتبنى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام إلا إذا كانت تمثل مجمل متطلبات كل المعايير المعمول بها والمصادق عليها من طرف المجلس.

وعلى هذا الأساس، لا يمتلك المجلس سلطة فرض تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، بل يعرضها بصفة اختيارية على الدول التي ترغب في تحسين نوعية وجودة الإبلاغ المالي الحكومي، عن طريق تبني معايير معترف بها دولياً كوسيلة لضمان مصداقية وشفافية البيانات المالية يعتمد نجاح المجلس على مدى الاعتراف والدعم الدولي للمعايير المحاسبية من طرف الحكومات، والبيئات الدولية والمهنية المهتمة بمجال المحاسبة.

وفي هذا الإطار، بعرض الجدول الموالي بيانات عن الدول التي تعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الهدف من وضع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

إن أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام هي خدمة الصالح العام من خلال:<sup>2</sup>

- وضع معايير عالية الجودة لإعداد التقارير المالية في القطاع العام.
- تسهيل المقارنة بين المعايير الدولية والوطنية.
- الارتقاء بجودة واتساق التقارير المالية في العالم.

ويحقق مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام أهدافه عن طريق:

- إصدار معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام
- نشر وثائق أخرى تقدم إرشادات حول مواضيع وخبرات إعداد التقارير المالية في القطاع العام.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ص 56

<sup>2</sup> - أسماء جبلي، القياس و الإفصاح المحاسبيين في القطاع العام "دراسة ميدانية العينة من المؤسسات العمومية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية، علوم مالية ومحاسبي، دراسات محاسبية و جباية معمقة 2012/2013، ص10، [www.ascajordan.org](http://www.ascajordan.org)، 2017/02/26.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- إيجاد مبدأ التوافق بين الأنظمة المحاسبية والتقارير المالية التي تنظم أمورها مصادر مختلفة كقانون التجاري، الضريبي، قانون الميزانية العامة للدولة، قانون أصول المحاسبات العامة للدوائر والمؤسسات في القطاع العام وغيرها.
- إن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تغطي الحسابات للوزارات والدوائر والمؤسسات العمومية والشركات التابعة للدولة، كما تغطي احتساب العجز في الموازنة والدين العام صفتهم أهم المشاكل المتوقعة في أي دولة.

### الفرع الرابع: أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

القطاع العام في مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة هو عبارة عن جميع الوحدات الخاضعة للحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنه يشمل جميع وحدات قطاع الحكومة العامة وجميع الشركات العامة التي تهدف لتحقيق الأرباح. ولا تنطبق هذه المعايير على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي.

وقد جاء ظهور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لمجموعة من الأسباب أهمها:<sup>1</sup>

- تحقيق التوافق والتقارب الدولي للبيانات المالية الحكومية، والارتقاء بجودة وقابلية مقارنة المعلومات المالية لمختلف وحدات القطاع العام على المستوى الدولي.
- الاستجابة إلى المزيد من النداءات المطالبة بزيادة الشفافية والمسائلة المالية في مجال إدارة المال العام، حيث يقتضي مبدأ الشفافية أن تصنف معلومات الموازنة العامة وفقا للمعايير الدولية وتقدم بطريقة تسهل تحليل السياسات. أما مبدأ المسائلة فيستلزم أن تكون الحكومة مسؤولة أمام السلطة التشريعية عن مدى بلوغ الأهداف المسطرة.
- الحاجة الملحة لإنتاج وتثمين المعلومات المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والشركات العامة من خلال إعداد الوثائق المالية الضرورية والكافية التي تسمح بما يلي:

✓ الوصف الدقيق لعمليات الميزانية والعمليات المالية.

<sup>1</sup> - عبد الحميد مرغيت ، أساسيات المحاسبة العمومية، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل ، الجزائر، ديسمبر 2015 ، ص:69-70.

.../wp-content/arab/lefpedia.com/أساسيات-المحاسبة-العمومية.pdf ، 03/03/2017.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

✓ التقييم السريع للمعلومات الموثوق بها والضرورية لاتخاذ القرار.

✓ سهولة تقييم أداء الوحدات الحكومية.

المطلب الثاني: إصدار المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ونطاق وصلاحيه معيار المحاسبي الولية

للقطاع العام وأهدافها:

من اجل تطوير المحاسبة العمومية قام مجلس الاتحاد المحاسبة الدولي بعداد معايير خاص بمحاسبة القطاع العام حيث وضع

لها أهداف خاصة.

الفرع الأول: إصدار المعايير المحاسبة

يتبنى مسؤولية إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتعنى هذه المعايير بإصدار التقارير المالية وفقا لكل من الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، وقد صدر لغايات تاريخه 32 معيارا مبينة في الجدول أدناه وجاءت شاملة لمعالجة كافة القضايا المحاسبية المتعلقة بالإفصاح والعرض والذين يشكلان قاعدة الإبلاغ المالي من خلال التقارير المالية التي تصدر عن الأنظمة المحاسبية الحكومية التي تطبق هذه المعايير إضافة إلى معيار يتعلق بالإبلاغ المالي المستند إلى الأساس النقدي، وتعتمد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي تعنى بالمحاسبة المستندة على أساس الاستحقاق على المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS .

الجدول رقم(03) : رقم واسم المعيار ومعيار المحاسبي الدولي ذات علاقة معه.

المعيار IPSAS ذات علاقة	اسم المعيار	معيار IFRS ذات علاقة
IAS1	عرض القوائم المالية.	IPSAS 1
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	IPSAS 2
IAS8	السياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS 3
IAS21	أثار التغيرات في الأسعار صرف العملة الأجنبية	IPSAS 4

## الفصل الأول:عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

IAS 23	تكاليف الإقراض	IPSAS 5
IFRS أو IAS 27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	IPSAS 6
IAS 23	الاستثمارات في الشركات الزميلة.	IPSAS 7
IAS 27	الاستثمارات في العقود المشتركة	IPSAS 8
IAS 18	الإيراد من العمليات التبادلية	IPSAS 9
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم	IPSAS 10
IAS 11	عقود الإنشاء "المقاولات"	IPSAS 11
IAS 2	المخزونان	IPSAS 12
IAS 17	الإيجارات	IPSAS13
IAS 10	الأحداث اللاحقة لفترة الإبداع المالي	IPSAS14
IAS 29	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	IPSAS15
IAS 40	الممتلكات المستثمرة "الاستثمارات العقارية"	IPSAS16
IAS 16	الممتلكات المنشآت والمعدات	IPSAS17
IAS 8	الإفصاح القطاعي	IPSAS18
IAS 37	المخصصات الالتزامات الطارئة والأصول الطارئة	IPSAS19
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IPSAS20
IAS 36	الانخفاض في الأصول الغير مولدة للنقدية	IPSAS21
لا يوجد	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاع الحكومي العام	IPSAS22
لا يوجد	الإيرادات من العمليات غير التبادلية "الضرائب والتحويلات"	IPSAS23

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

لا يوجد	عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية	IPSAS24
IAS 19	منافع الموظفين	IPSAS25
IAS 36	الانخفاض في الأصول المولدة	IPSAS26
IAS 41	الزراعة	IPSAS27
IAS 32	الأدوات المالية: العرض.	IPSAS28
IAS 39	أدوات المالية الاعتراف والقياس	IPSAS29
IAS 7	الأدوات المالية الإفصاح	IPSAS30
IAS 38	الأصول الغير الملموسة	IPSAS31
IAS 12	ترتيبات الامتيازات المشتركة	IPSAS32

المصدر: نور الهدى بوليفة، واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري لمواجهة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمدة لخضر - الوادي الجزائر، 2014-2015، ص:25، ص:24.

### الفرع الثاني : أهداف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

تمثل أهداف فيما يلي<sup>1</sup>:

- تطوير المحاسبة العمومية في مختلف دول العالم.
- مقارنة المحاسبة العمومية بالمحاسبة المالية الاقتصادية
- تطبيق مبدأ محاسبة الحقوق المثبتة (محاسبة الذمة المالية) ويقصد بالحقوق المثبتة منذ ظهور الحق، أي مجموع الحقوق المستحقة التي تكون محلا لأمر التحصيل يكرس حق الدائن العمومي، حيث تعطي قراءة أوضح المالية الدولية.
- تحقيق النوعية في عرض التقارير المالية العمومية.

<sup>1</sup> -نور الهدى بوليفة، واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري لمواجهة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمدة لخضر - الوادي الجزائر، 2014-2015، ص:26.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- تحقيق الشفافية والمصداقية والمنوفية على المعلومات المالية العمومية، وجعلها قابلة للمقارنة سواء على مستوى أو الدولية.
- تطبيق منطوق الأداء. إذ على الدولة تجاوز تسجيل أملاكها المنقولة وغير المنقولة وكل استثمارا كنفقات، وإنما تلك بمرور الزمن، وفي المقابل تسجيل مصاريف الموظفين والموردين في جانب الخصوم، تفيدها في جانب الأصول عملاً بمبدأ القيد المزدوج.

### الفرع الثالث: نطاق وصلاحيات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

تتمثل في ما يلي<sup>1</sup>:

- يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بصياغة معايير تنطبق على أساس الاستحقاق المحاسبي ومعايير أخرى تنطبق على الأساس النقدي المحاسبي.
- تنص معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول المعاملات والأحداث في التقارير المالية ذات الغرض العام، إن التقارير المالية ذات الغرض العام هي تقارير المالية المصممة لتلبية حاجات المستخدمين من المعلومات الذين يكونون غير قادرين على طلب إعداد تقارير مالية مصاغة خصيصاً لتلبية احتياجات هو المحددة من المعلومات.
- إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مصممة ليتم تطبيقها على التقارير المالية ذات الغرض العام لجميع منشآت القطاع العام باستثناء مشاريع الأعمال الحكومية، وتتضمن منشآت القطاع حكومات وطنية وإقليمية (على سبيل المثال: دولة . محافظة إقليم) وحكومة محلية (على سبيل المثال: المدينة، البلدة والمنشآت حكومية ذات صلة على سبيل المثال، وكالات مجالس ولجان، شركات) ما لم ينص على غير ذلك، لا تنطبق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تعريفها لمشاريع الأعمال الحكومية.
- في حال وجود أي قيود على قابلية تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام فإنه بشار إليها في تلك المعايير، وليس المقصود تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على البنود غير الهامة.

<sup>1</sup> - الاتحاد الدول المحاسبي، إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ط1، 2012، الجزء الأول، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص:24-25.

## الفصل الأول:عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

• تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام السياسي التي تنص على إن جميع الفقرات المذكورة في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ينبغي أن تتمتع بقوة نفاذ متساوية، وانه ينبغي تحديد قوة نفاذ نص معين من خلال اللغة المستخدمة. وقد قرر المجلس تطبيق هذه السياسة بأثر مستقبلي لتفادي أي عواقب غير مقصودة عند مراجعة وإعادة إصدار المعايير التي سبق وان تم إصدارها. ونتيجة ذلك تتضمن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي وافق عليها المجلس بعد 1 جانفي 2002 فترات بالخط الغامق والعاقي والتي لها قوة متساوية، حيث تشير الفقرات بالخط الغامق إلى المبادئ الرئيسية، وينبغي قراءة معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام في سباق الهدف منه.

**المطلب الثالث: أهمية ومتطلبات تبني الدولية للقطاع العام في الجزائر.**

للمعايير المحاسبة في القطاع العام لها دور كبير في تطوير وتسيير المحاسبة العمومية، حيث لكل عملية تجري في المحاسبة العمومية قواعد محدد ومركزة لتنظيمها.

**الفرع الأول: أهمية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.**

تساهم المعايير الدولية بشكل كبير في تحقيق توافق السياسات المحاسبية على المستوى الدولي عن طريق تقديم إرشادات وتوجيهات للمهنيين المختصين في مجال المحاسبة من أجل الارتقاء بجود البيانات المالية وتحقيق الإفصاح الكامل عن نشاط وحدات القطاع العام إضافة إلى تحسين قابلي المقارنة للمعلومات المالية بين مختلف الفترات على المستوى الدولي، وتودي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام دورها هاما في توحيد الممارسات المحاسبية للوحدات الحكومية على المستوى الدولي. عن طريق تحقيق التقارب فيما يخص طريقة إعداد وعرض البيانات المالية لوحدات القطاع العام، وتشجيع التنسيق المحاسبي الدولي لتطوير وتحديث نظم المحاسب العمومية والرفع من جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية الحكومية. وعلى هذا الأساس، تستمد هذه المعايير أهميتها من مدى الاعتراف الدولي بها وتشجيع الهيئات والمنظمات العالمية على تبني متطلبات هذه المعايير التي لا تكتسي الصفة الإجبارية في تطبيقها، بل تعتمد على مستوى القبول الدولي لها، لأن تطبيق معايير معترف بها دوليا يضمن توفير بيانات مالية حكومية ذات مصداقية وجودة عالية ، عن طريق تطوير مجموعة شاملة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي تمثل عن أفضل

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

الممارسات الدولية في إعداد التقارير المالية الحكومية، وبالتالي، فإن تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يساهم في الارتقاء بجودة وقابلية مقارنة المعلومات المالية التي تعدها وحدات القطاع العام في العالم<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

يتوجب على الدول الجزائرية توفير مجموعة توفير من المتطلبات مساعدة على تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ف هذا بسبب البيئة الجزائرية الغير ملائمة:<sup>2</sup>

• إصلاح نظام المحاسبة العمومية: نظرا لما يعاني منه نظام المحاسبي العمومي الجزائري من عدة أوجه القصور في مختلف جوانبه لذلك يجب على الدولة (وزارة المالية وهذا من خلال لإصدار مجموعة من القوانين (PCE) إيجاد نظام محاسبي جديد . خاصة بعد تجميد مشروع المخطط المحاسبي للدولة تستند إليها مؤسسات القطاع العام.

• تغيير أساس القياس المحاسبي: نظرا لاعتماد نظام المحاسبة العمومية الحالي على أساس النقدي، حيث أن هذا الأساس لا يساعد على تحقيق الإفصاح الكامل منى التزامات وحقوق الوحدات الحكومية هذا من جهة، ولا يوفر بيانات حول تطور أو توزيع عناصر الذمة المالية للوحدات الحكومية، بتقييم الأصول والإهلاكات ومتابعة المخزونان من جهة أخرى. لذا يتوجب تعديل أساس القياس بالتحويل إلى الاستحقاق المحاسبي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأساس يعطي السنة المالية شخصية معنوية لها ذمة مالية خاصة بها، حيث يتم تحميلها بكل ما يخصها من إيرادات ومصاريف بغض النظر عن الموعد المتوقع للتحويل أو الصرف، إضافة إلى تقييم الأصول العينية ومتابعة اهتلاكاتهما.

• تخفيف مركزية السلطة: شهدت مؤسسات الدولة في العقود السابقة مركزية السلطة، حيث تتولى الحكومة جميع شؤون المستويات الإدارية الأخرى من تخطيط ورقابة، ونتج عن هذا الوضع تنميط نظم المعلومات المحاسبية في كل الوحدات الحكومية دون منح أي من هذه الوحدات سلطة تطوير هذه النظم، ونظرا لاختلاف الهدف بين كل وحدة حكومية وأخرى فان تصميم البرامج والأنشطة ووحدات الأداء سيختلف في كل منها.

<sup>1</sup> - الاتحاد الدولي للمحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

<sup>2</sup> - نور الهدى بوليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34-44

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

- تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام : يتوجب على الجهات المعنية ( وزارة المالية .وزارة التعليم العالي) تأهيل أعوان المحاسبة العمومية منهم المحاسب العمومي .الأمر بصرف المراقب المالي، القاضي لدى مجلس المحاسبة الطلبة الجامعيين علميا وعمليا من أجل ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير، لذا يتوجب ما يلي:
  - ✓ عقد دورات تدريبية بمشاركة الأكاديميين والمهنيين خاصة تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
  - ✓ تطوير المناهج الدراسية في الجامعات ومراكز التكوين لكي تتضمن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- الدعم والمساندة السياسية من طرف متخذي القرارات: إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الجزائر لا يتم إلا من خلال دعم ومساندة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية ..) لأن تبني هذا المعايير ضمن نظام المحاسبية العمومية يلزم توفير اعتماد مالية كبيرة وكفاءات عالية من اجل نجاحه.
- تبني تقنيات وتكنولوجيا حديث في المؤسسات العمومية: من اجل تسهيل عملية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتوجب توفير تكنولوجيا كافية وفعالة، لأن استخدام النظم المحاسبية الالكترونية يزيد من سرعة الانجاز فيما يتعلق بالعمل المحاسبي ويتيح فرصة الحصول على معلومات محاسبية أكثر دقة مما يكون له أثر ايجابي على التقارير المالية.

### الفرع الثالث: سلطة المعايير محاسبة الدولية في القطاع العام.

تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1- تحكم الأنظمة ضمن كل اختصاص مسألة إصدار التقارير المالية ذات الغرض العام من قبل منشآت القطاع العام. وقد تكون هذه الأنظمة على شكل متطلبات لإعداد التقارير القانونية و /أو إرشاد وتعليمات لأعداد التقارير المالية و /أو معايير محاسبة تعلنها الحكومات و /أو الهيئات التنظيمية و /أو هيئات المحاسبة المهنية في الاختصاص المعني.
- 2- يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إن تبني المعايير والإفصاح عن الامتثال لها يؤدي إلى تحسن ملحوظ في جودة إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام من قبل منشآت القطاع العام هذا ومن المرجح أن يحرز الإدارة المالية العامة

<sup>1</sup> - الاتحاد المحاسبة الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

مما يؤدي هذا الأمر بدوره إلى تقييمات أفضل القرارات توزيع الموارد التي تتخذها الحكومات وبالتالي زيادة الشفافية والمسائلة.

3- بحث مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبشدة على تبني معايير المحاسبة في القطاع العام واتساقها مع المتطلبات الوطنية. كما يتعرف المجلس بحق الحكومات وواضعي المعايير الوطنية في وضع معايير وإرشادات محاسبية لإعداد التقارير المالية ضمن اختصاصاتهم وقد بادرت بعض الحكومات المستقلة وبعض من واضع المعايير الوطنية بصياغة معايير محاسبة تنطبق على الحكومات ومنشآت القطاع العام والواقعة ضمن اختصاصاتهم. وقد يستفيد واضعي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لصياغة معايير جديدة أو لتنقيح المعايير القائمة من أجالل المساهمة في زيادة المقارنة ومن المرجح أن تكون معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مفيدة للهيئات التي لم تقم بعد بصياغة معايير محاسبة للحكومات ومنشآت القطاع العام .

4- لا يمتلك مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وحده أو مهنة المحاسبة وحدها السلطة لطلب الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. يعتمد نجاح جهود المجلس على الاعتراف بعمله ودعمه من مختلف المجموعات المعنية التي تعمل ضمن حدود اختصاصاتها .

## الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

---

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تناولنا ماهية طبيعة المعايير المحاسبية و مفهوما و أهدافها و خصائصها و مميزاتها. كما تم التطرق الى ذكر المعايير مع رقمها مع تحديد الدافع من اعدادها وأهمية اصدارها، كما تم التطرق الى العوامل التي ساهمت في اعداد التقارير المالية و الدول التي تبنتها و تجريبها في العمل و كيفية تطبيقها.

## الفصل الثاني:

واقع التجارة الخارجية في الجزائر

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

---

مقدمة الفصل:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الهامة والرئيسية في أي مجتمع و أي بلد من البلدان سواء كان ذلك متقدما أو متخلفا ،فالتجارة الخارجية ترتب الدول و الأمم مع بعضها البعض اضافة الى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق البحث و فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها، حيث شهدت بلدنا الوضع الكارثي والصعب الذي ساد تلك الفترة ، ومن اجل النهوض بسياسة التنمية هادفة اتبعت الجزائر النظام الاشتراكي على شكل مخططات مركزية، حيث تم تأمين المحروقات و اعتماد الصناعات الكبيرة على غرار مصنع الحجار سابقا بوكل هذا من أجل التخلص من التبعية الفرنسية.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا في قدرة الدول الانتاجية و التنافسية لما لها من تعاريف متعددة ومتنوعة .

المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو ان المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الافراد ورؤوس الاموال تنشأ بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة او بين حكومات مختلفة<sup>1</sup>.

كما تعرف التجارة الخارجية على انها العمل على تصريف الفائض عن الحاجة مما هو متوفر في ظل سلوكيات اقتصادية تبادلية تتحدد في معايير التبادل من خلال قوى السوق وعبر قانون العرض و الطلب الناتج عن اختلاف رغبات مجموع الافراد الداخلي ضمن اطراف الصفقة.

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول و التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الانظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير و الاستيراد وما الى ذلك .

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و أميتها

1. أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع اسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية او ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم انه مهما اختلفت النظم السياسية أي دولة الى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع ان تعيش في عزلة عن الدول الاخرى و الدول ليس بإمكانها ان تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وانما يقتضي الامر ان تخصص في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية ثم تبادلها بمنتجات دول اخرى.

ومن هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة<sup>2</sup>.

2. أهمية التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> رشاد العصار و اخرون. التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص.12.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص.16.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

لاشك أن هناك دورا كبيرا للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى او معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها و الذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية و العلمية و السياسية في الدولة.

بحيث تتخلص اهميتها في ايجاد او توفير ما يلي :

- ✓ العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك المال و النقود التي تحتاجها عمليات البيع و الشراء بين الدول و بالتالي تعمل على تحريك و تنمية الاموال و زيادة رؤوس الاموال من خلال العمل التجاري الخارجية.<sup>1</sup>
  - ✓ تعد التجارة الخارجية مصدر اساسيا في الحصول على العملات الاجنبية الرئيسية او النادرة منها مما يعزز قدرة الدول من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل و الاستثمار كما تزيد السيولة النقدية من القدرة الائتمانية للفرد و الدولة.
  - ✓ يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الانشطة التمويلية و الاستثمارية و الاستهلاكية على مستوى الفرد و المجتمع مما يجعله بحاجة لتنشيط تلك الانشطة او المكونات، وتعمل التجارة على تطوير وتنمية الانشطة الاقتصادية .
  - ✓ ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية او الخدمات التي تحتاج اليها الدولة او ما يسمى بالإنفاق الجاري .
  - ✓ كما ان التجارة الدولية المتوازنة تعمل على احداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات وما تحققه من ايرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن مع الصادرات.
  - فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الاموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع و الخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة<sup>2</sup>.
- المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية.

أولا: المدرسة الكلاسيكية.

- ✓ نظرية النفقات المطلقة: (أدم سميث 1722-1790)

تأسست المدرسة الكلاسيكية على يد الاقتصادي أدم سميث (Adam smith) من خلال كتاب ثروة الامم الذي تكلم على التجارة الخارجية وتكلم على حرية التجارة و الابتعاد عن القيود الجمركية كما تكلم على التخصص و تقسيم العمل بين الدول وهذا ما يؤدي الى تصريف المنتجات ذات الاختصاص و توسيع السوق المحلي فقد اعتقد ادم سميث ان ظروف الحرية الاقتصادية هي اكثر ملائمة

عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان للطبعة العربية 2005، ص 16-17.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص 21.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

لزيادة الطاقة الانتاجية حيث يصبح الافراد احرار في اتخاذ الانشطة التي تحقق لهم مصالحهم وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق اعلى انتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة .

ومعنى ذلك ان ادم لم يؤمن بأهمية دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي.

واعتقد سميث بوجود يد خفية تسعى الى تحقيق مصلحة للمجتمع ككل عندما يكون الافراد احرار في اختيار الانشطة الاقتصادية التي تحقق مصالحهم الشخصية ، في اطار القانون و الحفاظ على حقوق الملكية و الدور الوحيد الذي يمكن ان تلعبه الدولة هو الحفاظ على كفاءة الاسواق بصورة تنافسية وبدون اية شوائب احتكارية<sup>1</sup>.

ولتوضيح فكرة الميزة المطلقة تستخدم المثال التالي :

الجدول رقم(04): تكلفة الانتاج مقدره بساعات العمل/وحدة.

الدولة	الملابس	الطعام
الاردن	1 ساعة/وحدة	4 ساعات/وحدة
امريكا	2 ساعة/وحدة	3 ساعات/وحدة

المصدر: عطا الله الزبون مرجع سبق ذكره ص23

بحسب الجدول السابق يحتاج الاردن الى ساعة عمل واحدة لإنتاج وحدة واحدة من الملابس و يحتاج الاردن كذلك الى 4 ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من الطعام.

ومعنى ذلك ان الوحدة الواحدة من الطعام يكلف انتاجها 4 وحدات من الملابس و يعرف ذلك السعر النسبي بين السلعتين وفي ظل غياب النقود فان اي فرد يستطيع ان يقايض "يتبادل" وحدة واحدة من الطعام مقابل 4 وحدات من الملابس

وحدة واحدة طعام = 4 وحدات ملابس.

وبالمقابل فان امريكا تحتاج الى ساعتين عمل لإنتاج وحدة واحدة من الملابس كما تحتاج الى 3 ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من الطعام .

ومن خلال الجدول نرى ان الاردن تتمتع بميزة مطلقة في انتاج الملابس و امريكا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج الطعام .

وهكذا فان هناك فرصة لقيام التجارة بين الدولتين (الاردن و امريكا) بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما في انتاج السلعتين محل التبادل .

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى و اخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة نعمان، الطبعة الأولى، 2012، ص38.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

### ● نقد النظرية :

- بعض الدول المختلفة لا تتفوق تفوق مطلق في إنتاج اية سلعة و بالتالي لا تستطيع تصدير اية سلعة و لاحتياجها السلع مستوردة لا تستطيع دفع قيمتها فان هذا قد يؤدي الى انكماش التجارة الدولية .

- لصعوبة انتقال عناصر الانتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الدولية<sup>1</sup>.

✓ نظرية النفقات النسبية: (1832-1772)

ويطلق عليها ايضا نظرية المزايا النسبية صاحب هذه النظرية هو تلميذ ادم سميث الذي له تحليلات اقتصادية في ظاهرة التخصص الدولي وهو دافيد ريكاردو David Ricardo فنظرية النفقات النسبية او المقارنة تنسب اليه وهي نظرية مهمة في التحليل الاقتصادي للكلاسيك في التجارة الخارجية الى غاية الوقت المعاصر وقام بعدة فرضيات منها<sup>2</sup>:

- التبادل بين دولتين وعلى سلعتين فقط.

- عناصر الانتاج تنتقل داخل الدولة ولا تنتقل بين الدول .

- تكلفة الانتاج تكون ثابتة.

- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

- حرية التجارة و المنافسة الكاملة .

- تكلفة الانتاج تقاس من خلال العمل .

بدا ريكاردو تحليله بالتأكيد على فكرة النفقات النسبية و الح على ضرورة ان تخصص كل دولة في السلعة التي تتمتع فيها بميزة كبيرة ولتبيان هذه النظرية نرجع الى المثال التالي :

جدول رقم(05): مثال عن نظرية النفقات النسبية

السلعة	النبيذ	النسيج
البرتغال	90 ساعة عمل	90 ساعة عمل
انجلترا	120 ساعة عمل	100 ساعة عمل

<sup>1</sup> دومنيك سلفادور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص45.

<sup>2</sup> محمد صفوت قابل، نظريات وسياسة التجارة الخارجية، مطبعة العشري، ص155.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

المصدر: دومنيك سلفادور مرجع سبق ذكره ص55

لقد قدم ريكاردو المثال السابق عند دولتين هما البرتغال و انجلترا اخذ سلعتين هما النبيذ و النسيج ب 90 ساعة عمل اما انجلترا فتنتج النبيذ ب 120 ساعة عمل و النسيج ب 100 ساعة عمل و في هذا المثال يقول ريكاردو بانه يجب على البرتغال ان تخصص في انتاج النبيذ الذي تملك فيه ميزة (80 ساعة عمل) اما انجلترا فتخصص في انتاج النسيج الذي تحقق فيه ميزة (100 ساعة)

ثم يتم حساب التكلفة النسبية لكل سلعة في كل بلد (التكلفة النسبية لسلعة ما في بلد ما = التكلفة النسبية للنبيذ / النسيج في نفس البلد) فنجد تكلفة النبيذ النسبية للبرتغال هي  $(0.89 = 90/80)$

اما في انجلترا فهي  $(1.2 = 100/120)$  واثناء التبادل بين الدولتين بالسلعتين ستحصل البرتغال على 1.2 وحدة من المتوجات النسيج في انجلترا.

دافعت هذه النظرية عن التخصص الدولي و حرية التجارة من خلال تبين اهمية الواردات واغفلت امكانية انتقال عناصر الانتاج بين الدول<sup>1</sup>.

نظرية القيم الدولية :

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل J.S.Mill الذي قام بتحليل النفقات النسبية و علاقتها بنسبة التبادل الدولي كما تحدث عن معدل التبادل الدولي الذي يحدده الطلب المتبادل بين الدول على المنتجات فستيوارت ميل اكمل نظرية ريكاردو بتحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل وقد ركز على الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية ففي حالة التبادل الداخلي يتحدد معدل التبادل طبقا لنفقة الانتاج النسبية اما في حالة التبادل الخارجي يتم بتثبيت النفقة ويظهر الفرق في المردودية ويتحدد معدل التبادل الفعلي طبقا لقوة ومرونة الطلب لكل دولة قدم ستيوارت ميل مثلا لتوضيح تحديد القيم الدولية نأخذ دولتين هما انجلترا و المانيا حيث يفترض ان انتاج 10 وحدات من النسيج انما يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف انتاج 20 وحدة الاقمشة وبهذا اخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين مع اختلاف نفقة العمل لالزمة لإنتاج كل كمية ويحدث التبادل التوازي بين السلعتين لما تساوي القيمة الكلية لطلب الدولة الاولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الاولى<sup>2</sup>.

المبحث الثاني: السياسة التجارية الجزائرية قبل 1990

شهادة السياسة التجارية الجزائرية قبل سنة 1989 تبينا معتبرا نظرا لاختلاف السياسات التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي (Fmi) على الجزائر خلال هذه الفترة مما كان له تأثيرا مباشرا على الوضع الاقتصادي السائد آنذاك .

<sup>1</sup> محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص156.

<sup>2</sup> عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص96.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الاول: الوضع الاقتصادي قبل 1990

عند خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة 1962 ترك اقتصادا هشاً وتابع تبعة شبه مطلقة للاقتصاد الفرنسي وكون المستعمر ربط اقتصاد الجزائر باقتصاده الذي كان يتميز بالازدواجية حيث يشمل على قطاع متطور وموجه للتسويق ومندمج وقطاع اخر قائم اساسا على الكفاف<sup>1</sup> وبما ان الاقتصاد الجزائري كان يعتمد في صادراته على المواد الاولية و المنتجات الفلاحية نحو الخارج و خاصة فرنسا التي كانت بدورها الممول الاول للجزائر من الواردات...

من هنا سعت السلطات آنذاك الى عقد برنامج طرابلس في جوان 1962 الذي كان يهدف الى ارساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج التخطيط المركزي كخيار اساسي واعتبار ان الفلاحة اساس التنمية<sup>2</sup> و المضي في تطويرها وربطها بالتطور الصناعي ومنه لجأت الجزائر سنة 1963 الى تأميم القطاع الفلاحي وفي الفترة الممتدة بين 16 و 21 افريل 1964 انعقد اول ميثاق للجزائر المستقلة الذي اعلن من خلاله على تبني النظام الاشتراكي ورفض النظام الرأسمالي<sup>3</sup>.

لقد اعاد هذا الميثاق الإشارة الى الاهتمام بالفلاحة وابدى كذلك اعتناء واضحا بالتصنيع وكذا التاميمات وكل ذلك كان الهدف من ورائه خلق مناصب شغل جديدة والاكتفاء المحلي وتصدير الفائض.

وبغية النهوض الحقيقي بالاقتصاد الوطني لجأت السلطات الى المخطط الاستعجالي من سنوات 1963 – 1966 غير ان الاستثمارات المعتمدة في المخطط متواضعة خاصة من سنة 1965 حيث ان حصة الفلاحة في تلك السنة كانت منخفضة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(06): حجم الاستثمارات خلال الفترة 1963 – 1966 الوحدة 10دج

السنوات القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	654.8
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

المصدر: Benissad hocine, la reforme économique en Algérie, (Algérie opu 2ème édition, 1991).

<sup>1</sup> لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية (ترجمة سعيدي الصديق) الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص1.

<sup>2</sup> TEMMER Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie: un bilan, Algérie, OPU, 1983, P 23.

<sup>3</sup> لعويسات جمال الدين، مرجع سابق ذكره، ص1.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

من خلال تحليل الجدول السابق نستخلص ان قطاع الصناعة ورغم كونه احد ابرز اقطاب التنمية التي كانت منتهجة في تلك الفترة الا ان الاستثمارات المخصصة له مقارنة بالحجم الكلي كانت ضئيلة ولم تحقق النتائج المرجو منه عدا سنة 1966 اين حقق قطاع الصناعة نسبة وصلت الى 25.67% بعد ما كانت في سنة 1963 تمثل 18.13% اما الزراعة فقد عرفت تقهقرا فبعدها كانت نسبة قيمتها المضافة في الانتاج الداخلي الخام الاجمالي عام 1963 في حدود 24.23%

وصلت عام 1966 الى 10.48% يعود ذلك الى:<sup>1</sup>

- سوء استعمال القوى العاملة.
- ضعف التجهيزات في هذا القطاع .
- قلة التمويل.

لقد عاد هذا المخطط الثلاثي الى احداث نوع من التكامل بين الصناعة و الزراعة ومعتبرا ان المصدر الاساسي لتراكم راس المال هو قطاع المحروقات فحسب بلعيد عبد السلام : "الغاز و البترول هما وسيلتا الحصول على النقود و التراكم في راس المال لأجل احداث تنميتنا وذلك بتجاوز مراحل في حين ان بلدانا اخرى هي مضطرة لتحملها"<sup>2</sup>.

بعد المخطط الثلاثي الاول اعلنت السلطات عن مخططين رباعيين يمتدان من سنة 1970 الى غاية 1977 وما يمكن الاشارة اليه من خلال هذين المخططين هو مواصلة السلطات الاعتناء بالصناعة ووسائل الانتاج حيث كان حجم الانفاق الاستثماري يقدر ب 5.5 مليار دج اي ما نسبته 17.79% من الانفاق الكلي لتلبيها المحروقات بقيمة 4.6 مليار دج اي 14.88% وبعدهما الفلاحة و الري بحجم انفاق وصل الى 4.1 مليار دج ما يمثل بنسبة 13.26%<sup>3</sup> هذا من خلال المخطط الرباعي الاول.

اما عن المخطط الرباعي الثاني فكان حجم الانفاق كبيرا نظرا للارتفاع الذي عرفه سعر البترول في الاسواق الدولية مما ساهم في تعزيز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات مما استوجب الاعتناء اكثر بهذا القطاع الذي خصص له حجم انفاق وصل الى 19.5 مليار دج وهذا لتزايد نفقاته الاستثمارية.<sup>4</sup>

ثم يليه قطاع الصناعة ووسائل الانتاج فالزراعة و الري.

و الجدول التالي يبين حجم الانفاق الاستثماري خلال المخططين الرباعيين

<sup>1</sup> BRAHIMI Abd elhamid, l'économie Algérienne, Algérie, OPU, 1991, P 95-101.

<sup>2</sup> BENISSAD Hocine, Algérie: restructuration des reformes économiques, OP-CIT, P 27.

<sup>3</sup> جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية و اثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية بين 1989 و 2000، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002، ص57.

<sup>4</sup> بهلول بلقاسم حسن، سياسة التخطيط و التنمية واعداد تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، الجزائر 1999، ص256.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

الجدول رقم (07) : حجم الانفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1970/1977. الوحدة 10 دج

المجموع	أخرى	السكن	الصحة	صناعة سلع الاستهلاك	البنية التحتية	التكوين	الفلاحة و الري	المحروقات	صناعة إنتاج وسائل الإنتاج	القطاعات
30.9	0.9	1.3	1.5	2.3	3.1	3.3	4.1	4.6	5.5	خصم الانفاق
109.4	5.4	8.3	5.7	9.6	15.5	10	16.6	19.5	18.5	حجم الانفاق

المصدر: Temmar Hamid, op-cit, P : 29

الى جانب اعتناء السلطات بالقطاعات الحساسة لم تهمل القطاعات الاخرى كالصحة، البنية التحتية، السكن وعديد من القطاعات الاخرى هذا ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق .

وعلى ضوء المخططين السابقين و بالنظر الى ما تحقق وما لم يتحقق عرفت فترت الثمانينات مخططين خماسيين يمتدان من سنة 1980 الى 1989.

وما يميز تلك الفترة هو ما خصص لها من اعتمادات مالية هامة لمدة تعتبر طويلة نوعا ما نتيجة لارتفاع الطفرة البترولية في بداية الثمانينات لكن ذلك سرعان ما اضمحل بداية من سنة 1982 ليعرف الاقتصاد الجزائري انزلاقا شديدا ونقطة انعطاف سلبي نتيجة الازمة الاقتصادية لسنة 1986 وما صاحبها من انخفاض في سعر البترول في الاسواق العالمية لذلك حاولت السلطات وسعت الى تبني سياسات اصلاحية منها اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وما ترتب عنها حيث عرفت البلاد نتيجة ذلك احداث 15 اكتوبر 1988 الاليمة.

بعد هذه الاحداث سعت السلطات الى تدارك الاخفاقات السابقة وذلك بإعادة التكامل و الارتباط بين الصناعة و الزراعة مع التنظيم الامثل للموارد المتاحة.

ان المخطط الخماسي الاول كان يهدف بشكل عام الى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر و التحكم في التوازنات و النسب العامة للاقتصاد مع تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة و نشر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.<sup>1</sup>

ما يمكن الاشارة اليه من خلال هذا المخطط الممتد من سنة 1980/1984 هو ترجيح كفة الزراعة و البنى التحتية و الموارد المائية وكذا السكن بينما قطاع الصناعة شكل توقفا نسبيا ليترك الاولوية للقطاعات الاخرى حيث انتقلت حصة استثمارات المؤسسات العمومية من 56% سنة 1980 الى 24% سنة 1984 فيما انتقلت استثمارات القاعدة الهيكلية من 30% الى 55% خلال الفترة نفسها.

<sup>1</sup> بهلول محمد بلقاسم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 104.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

كما ساهم القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للبلاد وذلك بحصة قدرها 3.4 مليار دج لكنه مبلغ ضئيل رغم صدور قانون 1982 الذي اعاد النظر في دور القطاع الخاص.

في حين نجد ان قطاع التجارة قد استقرت مساهمته في الانتاج الداخلي في حدود 14.8% خلال سنوات المخطط الاول وهو ما يفسر تذبذب ديناميكيته رغم ان الحكومة كانت تعقد امالا كبيرة عليه.

لقد عرفت سنوات المخطط الخماسي الاول تحسن في نسب الاستهلاك عند بداية تطبيقه بفعل الارتفاع المذهل لعائدات الجزائر من البترول (34-40 دولارا للبرميل) والذي يعد المورد الاول للعملة الصعبة.

لكن وبداية من سنة 1982 لجأت الجزائر الى الاستدانة من جديد بفعل انخفاض اسعار البترول الذي كان يخفي حقيقة الاقتصاد الجزائري كما عرفت السياسة الميزانية تغيرا هاما حيث انتقلت من الفائض (الرصيد الميزاني الموجب 28% الى 30% من الحصيلة الاجمالية خلال 1980, 1981 على التوالي) الى العجز خلال 1983, 1984.

انطلاقا من هذا الواقع جاء المخطط الخماسي الثاني الذي كان يهدف الى فك الارتباط وتقليل الاعتماد على الخارج وكذا تنظيم الاقتصاد و الاعتناء بالزراعة والري واحداث التكامل بين القطاعات الاقتصادية وقد خص هذا المخطط باعتماد يقدر ب 828.38 مليار دج منها 251.6 مليار دينار للصناعة (تجديد التجهيزات القديمة) 362.13 مليار دج خصص لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة كما خصت الزراعة بحجم اعتماد قدره 115.13 مليار دج. لكن رغم كل هذه الاعتمادات المخصصة لتحقيق قفزة تنموية لم تتجسد على ارض الواقع .

من هنا بدأت ملامح ازمة في الافق سنة 1986 مع انتقال حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 الى 26 مليار دولار سنة بعد ذلك (1986) وهكذا توالى سنوات الازمة مع تقهقر الانتاج الصناعي خارج المحروقات. وتزايد التبعية للخارج فيما يخص المواد الغذائية غير أن القطاع الفلاحي عرق نسبة نمو بلغت 3% نتيجة للظروف المناخية الملائمة. الا أن معدل النمو وصل الى ادنى مستوى له حيث وصل الى -2.9% عام 1988. ومن الناحية الاجتماعية فان معدل البطالة ارتفع سنة 1989 الى 18.1% بالنسبة للسكان النشيطين.

هذا كله أدى الى ضرورة اجراء اصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري. وكذا اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عن طريق مجموعة من القوانين صدرت سنة 1988.

كل هذه القوانين كان الهدف منها الخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر. لكن هذه الرغبة واجهتها عقبات عديدة لأجل التجسيد. فظلت الاصلاحات تراوح مكانها. مما اسوجب اللجوء الى الهيئات المالية الدولية وعلر رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) الذي عقدت الجزائر معه عدة اتفاقيات.

**المطلب الثاني: الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي FMI حول السياسة التجارية.**

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

كان أول اتفاق استعادي انتمائي ربط الجزائر بصندوق النقد الدولي في ماي 1989، حيث لجأت السلطات إلى الحصول على أقساط مرتفعة في إطار اتفاق التثبيت، قدرت بـ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) والتي استخدمت كلياً في 30 ماي 1989،<sup>1</sup> كما استفادت كذلك من مبلغ 360 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 315.2 مليون (DTS)، وكانت حكومة الإصلاحات برئاسة - مولود حمروش - قد وقعت على هذا الاتفاق بكل سرية نظراً لحساسية الوضع آنذاك، وقد استخدم هذا المبلغ في إطار تسهيل التمويل التعويضي للمفاجآت نظراً لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب من جهة ثانية<sup>2</sup>.

ولقد اعتمدت الحكومة أسلوب الإصلاح السريع، وكذا تطوير الشبكات التجارية ودعم القدرات الإنتاجية، لكن الوضع الاقتصادي المتدهور آنذاك وعدم الوضوح في التجارة الخارجية نظراً لعدم اعتماد طرق وخطط تسير ميزان المدفوعات و القرض الخارجي جعل الحكومة تسعى إلى القضاء على التضخم، الذي كان رئيس الحكومة قد أبدى مخاوف كثيرة منه نظراً لارتفاع الإصدار النقدي دون أن يكون ما يقابله من المقابل المادي و على هذا الأساس سعت الحكومة إلى إيجاد أدوات للتسيير المالي والنقدي، فركزت على إصلاح نظام الأسعار بإصدار قانون 12/89 بتاريخ 1989/12/25 والمتعلق بالأسعار و التي صنفت إلى سعيرين:

- أسعار تخضع لإدارة الدولة وهي الأسعار الإدارية ومقسمة إلى: أسعار مضمونة، وأسعار مسقفة وهوامش مسقفة.
- الصنف الثاني هي الأسعار المصرحة (الحرّة)، والتي بموجبها يفرض على المؤسسات تقديم تصريح بالأسعار إلى المصالح المختصة قصد ضبطها، فتم بموجب هذا الإصلاح تحويل كمية كبيرة من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الهوامش المسقفة، ومجموعة أخرى تم تحويلها من نظام الهوامش المسقفة إلى نظام الأسعار المصرحة<sup>3</sup> وكان ذلك سنة 1990 من السداسي الأول.

بعد محاولة إصلاح نظام الأسعار، التفتت الحكومة إلى إصلاح النظام النقدي وذلك بإصلاح قانون 10/90 الذي كان يهدف إلى إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولن يتأتى ذلك إلا باستعادة الدينار لقيمتة الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين،<sup>4</sup> كما سعى هذا القانون إلى ضبط السياسة النقدية، وفق ما كانت تملي عليه مرحلة التحول في الاقتصاد الجزائري آنذاك، فعمل على محاربة التضخم، وإعادة الاعتبار للدينار، إلى غيرها من وسائل الضبط المتاحة.

- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص195.

<sup>2</sup> - FERGONI Meriem , le programme d'ajustement structural en Algérie, in revue l'économie (Algérie , N° 34, Juin 1996 ,P : 24.

<sup>3</sup> - جاري فاتح، الاصلاحات الاقتصادية و اثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (2000/1989) الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002، ص57.

<sup>4</sup> - حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، تحرير الصادق على توفيق وآخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد 03 ، أبو ظبي، 1997، ص 157.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون سمح بفتح رأس المال للاستثمار الأجنبي بغية رفع الاحتكار على الاقتصاد من طرف الدولة في المستقبل.

أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية وتحريكها فإن أول إجراء ملموس ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990،<sup>1</sup> الذي أعطى بوادر كسر الاحتكار على ممارسة التجارة الخارجية، خاصة المادتين 40 و41 من هذا القانون الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة والملتزمين، مما سمح لهم باستيراد البضائع وإعادة بيعها دون إجراءات مراقبة التجارة والصرف باستثناء بعض البضائع. وقصد القضاء على ندرة بعض البضائع أقرت الحكومة ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب العقلنة الداخلية. كما أصدر البنك الجزائري عدة نصوص تشريعية وتنظيمية سنة 1990<sup>2</sup> قصد تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز تعاملاتهم التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات عن طريق بنك معتمد وسيط كل ذلك كان يهدف إلى توحيد الجهود للانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد منح نظام 02/90 حق الحيازة و التصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة المتأتية خارج المحروقات نسبة تصل من 10% إلى 100% حسب طبيعة السلع المصدرة و الخدمة المقدمة، حيث نجد أنه يمنح لمصدري المنتجات الزراعية والصيد البحري نسبة تصل إلى 50% في حين تمنح نسبة 20% للخدمات السياحية كما أنه يمنح 10% للخدمات المصرفية، ومصدروا المنتجات الصناعية،<sup>3</sup> كل ذلك كان الهدف منه تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وجعل البنوك التجارية تساهم بقسط في تسيير التجارة الخارجية.

أما فيما يخص الجانب المالي في هذا الاتفاق فقد اتفق على إتباع سياسة صرف مرنة و توفير مستويات معتبرة من احتياطات الصرف وذلك بانتهاج (الانزلاق التدريجي) للوصول إلى قبول تحويل الدينار، حيث أن السلطات النقدية أظهرت سنة 1990 رغبتها في جعل الدينار قابلاً للتحويل بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993، وبداية 1994 وذلك ما جاء به النظام رقم 06/90 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 1990/12/30 والمتضمن إنشاء صندوق لتثبيت الصرف. الهدف منة تثبيت قيمة الدينار والتخفيف من أثر تموجات سعر الصرف على الاقتصاد الوطني ومع بدء عملية جعل الدينار قابلاً للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج ثم تعديل معدل الصرف الرسمي، بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة وتم ذلك لفترة طويلة نسبياً من سنة 1987 إلى بداية 1991.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990.

<sup>2</sup> - النظام رقم 90-02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنيين.

النظام رقم 90-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل المنشآت الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج و مداخيلها.

<sup>3</sup> - جاري فاتح، مرجع سابق، ص: 111-112.

<sup>4</sup> - حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص: 160-161.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

الجدول رقم(08) : تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991.

السنة	1987	1989	1990	جوان 1991	سبتمبر 1991
القيمة (\$1=دج)	4.84	7.45	10	18.5	22.5

المصدر: Hocine Benisaad, Algérie : restriction et réformes économique, op-cit ,p :214.

في شهر جوان 1991 وما ساد الساحة السياسية آنذاك، وما أعقبها من أحداث ( أحداث جوان 1991)، استقالة حكومة حمروش في الوقت الذي كانت تجري مفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي لعقد اتفاق ثاني.... ليستكمل المفاوضات سيد أحمد غزالي الذي تسلم رئاسة الحكومة.

أما الاتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني الذي يمتد لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992، تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 300 مليون (DTS)، وقسم هذا القرض على أربعة شرائح: الشريحة الأولى في جوان 1991، والثانية في سبتمبر 1991، أما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر 1991، لكن الشريحة الرابعة والتي كان من المقرر أن تقدم في مارس 1992 لم تتحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992.<sup>1</sup>

هذا الاتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية يوم 27 أفريل 1991 إلى تحرير التجارة والوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار، وكذا إصلاح النظام الجمركي و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والجبائية بإدخال (TVA)، ومواصلة الانزلاق التدريجي المراقب لسعر الصرف، إلى غيرها من الأهداف المرجوة.

كما جاء في رسالة النية كذلك التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و العمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة لاسيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها قصد تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية، وكذلك ترشيد الاستهلاك و الادخار.<sup>2</sup>

ولقد وجه لهذا الاتفاق انتقادات لاذعة، لكن مدير الصندوق آنذاك ( ميشال كامديسوس) رد في جويلية 1991 على منتقدي هذا الاتفاق قائلاً: " لا أظن أن العديد من البنوك العالمية قبلت منح قروض للجزائر في جوان 1991 " .

وهذا ما يدل على أن الوجهة الجزائرية كانت مرفوضة في الأسواق العالمية آنذاك. عندها قامت الحكومة بعدة إجراءات منها:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - FERGANI Meriem, OP-CIT, P24.

<sup>2</sup>- الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 199.

<sup>3</sup> - Hocine Benisaad, Algérie: restriction et reformes économique, op-cil, P.P: 142-145.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

- مواصلة سياسة تحرير الأسعار حيث لم يبق سوى 50 مادة خاضعة لنظام الأسعار المسقفة و 22 مادة أخرى مدعمة بغرض مساعدة الطبقات الضعيفة الدخل، على أن يتم رفع الدفع تدريجياً، كما قامت السلطات بتقليص الإعانات المباشرة وغير المباشرة على المواد الطاقوية لتقارب أسعارها أسعار الأسواق العالمية وكان ذلك في أكتوبر 1991.
  - التطوير المالي للمؤسسات، مما يفترض نمواً للكتلة النقدية يصل إلى 41 مليار دج، أي ما نسبته 12 % عام 1991.
  - كما وافق بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، بحيث تم رفع معدل الخصم من 10.5 % عام 1991 إلى 11.5 % سنة 1992.
  - فيما يخص سعر الصرف كان أمام السلطات خيارين :
  - ❖ تحرير سعر صرف الدينار وبداية تعويمه في أوت 1991 رغم قلة الاحتياطات الخارجية وكذا الانعكاسات التي سيفرزها هذا الإجراء على جل القطاعات (الإنتاجية، الاجتماعية...).
  - ❖ تخفيض قيمة الدينار مع مراعاة أن لا يتعدى الفرق بين السعر الرسمي و السعر في السوق الموازي 25% علماً أن واحد (1) دولار كان يساوي 30 دج في السوق الموازي.
- عند تولي غزالي رئاسة الحكومة الجزائرية قام بمراجعة أهم قواعد الإصلاح التي انتهجتها الحكومة السابقة، التي اهتمها غزالي المخادعة وإخفاء الحقيقة على الشعب.
- فقام بمراجعة قانون النقد والقرض للفصل بين إدارة البنك المركزي ومجلس النقد و القرض، كما افتح فكرة جد حساسة ألا وهي بيع ربع حاسي مسعود بغرض تسديد الديون الجزائرية، غير أن هذه الفكرة لم تكن مستسعاة خاصة في ظرف سياسي جد متميز لكن ما قاله كان يعني<sup>1</sup>:
- داخلياً: أن الإيرادات كانت قليلة، كما أن الوضع كان يدفع إلى إجراء انتخابات.
  - خارجياً: أي أن قانون النقد والقرض لم يؤت ما كان مرجواً منه في جلب الاستثمار والمستثمرين الأجانب.
- من هذا تم إصدار قانون 21/91 المتعلق بتوسيع الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في مجال المحروقات والمناجم، لكن الاستجابة لهذا القانون كانت تتطلب وقتاً نظراً للأزمة السائدة حينها، فوعدت حكومة غزالي بين مطرقة صندوق النقد الدولي من جهة و وسندان الظرف الاجتماعي والاقتصادي وكذا السياسي من جهة أخرى، فلقد كانت مطالبة بتطبيق بنود اتفاقاتها مع FMI و إلا توقف الإمدادات المالية .

<sup>1</sup> - DAHMANI Ahmed, l'Algérie à l'épreuve économique politique des reformes, 1980-1999, Algérie, CASBAH, édition 1997, P: 169.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

كما أنها كانت مطالبة بامتصاص الغضب الشعبي، فلجأ الوفد المفاوض مع صندوق النقد الدولي إلى التماس بعض الليونة في مجال تطبيق إجراءات الإصلاح التي طالب بها والتي تمثلت في تخفيض سعر صرف الدينار فوراً ليصل سعره مقارنة بالدولار إلى 24.5 دج للدولار الواحد، كما طالب الصندوق رفع أسعار المواد الأساسية وتقليص نفقات التشغيل والتجهيز، وقد تداركت السلطات الموقف فأرسلت خطاب نية موجه إلى الصندوق بتاريخ 30 سبتمبر 1991 ينص على<sup>1</sup>:

- رفع أسعار المواد الأساسية والطاقوية، مما سمح بتخفيض مبلغ إعانات الأسعار ليصل عند نهاية السنة 3 مليار دج، كما أمر الصندوق بأن لا يتم رفع أسعار المواد الأساسية ما لم يتم وضع ميكانيزمات لحماية ذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل.
- تخفيض قيمة الدينار حسب الاتفاق الأول في 03 جوان، حيث انتقل سعر صرف الدينار في 30 سبتمبر 1991 من 18.5 إلى 22.5 دج.
- رفع أسعار الفائدة - أقل مما اقترح صندوق النقد الدولي - لتصبح موجبة بالقيم الحقيقية.
- الانحراف أو الفجوة (Gap) الحاصلة عند غلق سنة 1991 في الموارد الخارجية تعادل التسبيقات القصيرة المدى (قرض أوروبي، تحويل بترولي، والشريحة الأولى لعملية إعادة الهيكلة eReprofilag الديون البنكية).

لكن مع نهاية سنة 1991 و قرب موعد الانتخابات وجدت الحكومة نفسها في حيرة من أمرها حول رفع الأسعار كما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولي أو عدم فعل ذلك تحت ضغط الوضع الاقتصادي والسياسي، و مع تسارع الأحداث وتوقيف المسار الانتخابي مع بداية 1992 وما صاحب وضع البلاد السياسي، لم يسمح برفع الأسعار كما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

و ما ساهم في امتناع صندوق النقد الدولي عن تقديم القسط الرابع للإنفاق الائتماني هو ما لجأت إليه الحكومة من رفع للأجور إلى 7000 دج كحد أدنى من الأجر القاعدي المضمون، كما قدمت الحكومة إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل أو دخلها أقل من الحد الأدنى وهو ما شكل أعباء إضافية على خزينة الدولة.<sup>2</sup>

أما فيما يخص التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فإن قانون المالية لسنة 1992، حمل في طياته تخفيضاً جوهرياً في الرسوم الجمركية (الإصلاح الجمركي) بعد أن كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهذا ما زاد من التهريب الجمركي والعزوف عن ممارسة التجارة الخارجية كنشاط - إلا أنه في هذا القانون وصل خفض المعدل الأقصى إلى 60%،<sup>3</sup> وعليه تم إعداد هذه الضرائب الجمركية وفق النظام الاقتصادي، أي تحديد معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية ومعدلات مرتفعة نوعاً ما تفرض المنتجات نصف المصنعة كما تم فرض معدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية، وعليه تم إعداد سنة معدلات من 0%، 03%، 07%، 15%، 25%، 40%، 60%، كما أقر هذا القانون إلغاء كل الإعفاءات الجمركية، عدا على بعض المواد

<sup>1</sup> - Hocine Benisaad, Algérie : restriction et reformes économique, op-cit, P. P: 152-153.

<sup>2</sup> - جاري فاتح، مرجع سابق، من 122.

<sup>3</sup> - BOUZIDI Nachida M'hamzodji, 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Algérie, ENAG, édition 1992, P 15.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

والأنشطة العلمية ولتحفيز و جلب الشركات الأجنبية في مجال التجارة الخارجية تم تشجيع نظام الامتياز، ورد الاعتبار لتجار الجملة للمساهمة في ترقية التجارة، كما تم إلغاء نظام الحصص الذي كان مفروضا على الصادرات.

غير أن هذه الإجراءات والتدابير لم تزد الوضع الاقتصادي الجزائري إلا تدهورا .

بعد هذه الحكومة، تسلم - بلعيد عبد السلام- رئاسة الحكومة الجزائرية فرفض التفاوض مع الهيئات الدولية خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الجزائرية و التي أعتبر أنها هي المشكل الوحيد للوضع الاقتصادي الجزائري كما أعتبر أنه بإمكان المحروقات إعادة الاقتصاد الوطني إلى مساره .

كما لجأ رئيس الحكومة إلى اعتماد سياسة تقشفية صارمة لمواجهة الصعوبات المالية اتجاه الواردات، مما دفعه لإنشاء لجنة تعمل تحت وصايته تضم بنك الجزائر، وزارة التجارة، وزارة الصحة، سميت هذه اللجنة AD-HOC كلفت بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين الخواص والعموميين أبرز مهام هذه اللجنة:<sup>1</sup>

- الحد من المديونية قصيرة الأجل وذلك بتوفير أفضل تمويل موجه لعمليات الاستيراد.
- تركيز الموارد اتجاه المصاريف الضرورية .

كما أصدر بلعيد عبد السلام تعليمية تحت رقم 625 بتاريخ 18 أوت 1992 يتعلق أساسا بالتجارة الخارجية و تمويلها، فحسب وزارة التجارة،<sup>2</sup> فإن العملة الصعبة تخصص نقدا أو خطوط قروض لاستيراد المنتجات المتعلقة بتطوير وحماية الإنتاج على أن يتم تخصيص إيرادات المحروقات لاستيراد المواد والمنتجات التي تستعمل في احتياجات السلع الضرورية.

إن المتمعن في عمل تلك اللجنة يلاحظ رجوع احتكار التجارة الخارجية والتضييق عليها ذلك أنها قيدت المعلومات حسب صيغتها، أولوية وضرورية، أولوية ثانية وواردات محظورة، هذا ما ساهم في الركود الاقتصادي.

إن الوضع المالي المزري لتلك الفترة وكذا الاستعمال غير العقلاني للعملة الصعبة وكذا الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية التي كانت في أعلى مستوياتها، والتبعية للخارج سواء في الغذاء أو آلات الإنتاج، جعل السوق الاستهلاكي يشهد مضاربات عديدة انعكست على ذوي الدخل الضعيف والطبقات الاجتماعية الفقيرة.

كما أن هذا التقييد ينافي شروط صندوق النقد الدولي ومع ذلك واصلت حكومة بلعيد عبد السلام نهجها في العمل حيث سعت لإنشاء شركات مختلطة وطنية وأجنبية، كما واصلت الاهتمام البالغ بقطاع المحروقات الذي انهارت أسعاره مما أخلط أوراق الحكومة التي كانت تعول على عائدات بترولية تصل إلى 11 مليار دولار سنة 1993 على أساس سعر البرميل 20 إلى 21 دولار. غير أنه

<sup>1</sup> - Haltati Lamti, financement des importations des nouveaux dispositifs, in revue l'économie, Algérie, N 08 Juin 1994, P 09.

<sup>2</sup> - TOUATI Ali, commerce extérieur et transition vers l'économie de marché, in revue L'économie, Algérie. N 10, 1993, P P . 13. 14.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

سجل 17.8 دولار للبرميل أي عائدات وصلت 9061 مليار دولار مع العلم أن خدمات الديون كانت 9.050 مليار دولار.<sup>1</sup> هذا ما ساهم في استقالة حكومة بلعيد عبد السلام.

تسلم رئاسة الحكومة بعد بلعيد عبد السلام رضا مالك، الذي صدر في عهده المرسوم التشريعي 93/12 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالاستثمار حيث ألغى هذا المرسوم وعوض كل ما سبقه من نصوص، ففتح الباب للاستثمار وأزال الرخص المسبقة لانجاز الاستثمارات على أن يتم كل ذلك وفق وكالة أنشأت لعرض ترقية ودعم الاستثمار سميت وكالة دعم وترقية الاستثمار (APSI). إلى جانب هذه الوكالة قدمت الحكومة ضمانات قانونية للمستثمرين المحليين وكذا الأجانب لحمايتهم كما سمحت لهم بنقل عوائد رؤوس أموالهم إلى الخارج.

إن الفترة الممتدة من 1991-1993 وبالرغم من صدور قانون النقد والقرض وعديد المراسيم - كالمرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار - كل ذلك لم يفلح في إخراج الاقتصاد الجزائري من مأزقه كما أن هذه الفترة ميزها غياب استقرار سياسي وأمني مما دفع بالمستثمرين الوطنيين أو الأجانب بالعزوف عن السوق الجزائرية. لكن وخلال مسعاها للخروج من الأزمة وبرغم عقدها لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي إلا أنها لجأت ثالثة إليه، حيث تم عقد اتفاق ائتماني جديد ذلك بداية من أبريل 1994 ولمدة سنة تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بقيمة 457.2 مليون (DTS) أي ما يعادل واحد مليار دولار لتحقيق أهداف البرنامج حسب رسالة النية التي وجهتها السلطات إلى واشنطن حيث مقر صندوق النقد الدولي هذه الأهداف تمثلت:<sup>2</sup>

- على مستوى الاقتصاد الكلي سعت الأهداف إلى دفع النمو على أسس قوية و استعادة وتيرة نمو اقتصادي تصل إلى 3% من الناتج الداخلي الخام عام 1994 و 6% عام 1995.
- تقليص معدل التضخم على أمل الوصول إلى 3% أو 4% عام 1997 أو هو ما يساعد على خلق مناصب الشغل.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري
- التقليل من عجز الميزانية مما يسمح بدعم سعر صرف الدينار، مما يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي.
- أما في المجال النقدي فقد تم تخفيض قيمة الدينار حيث وصل سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل دولار واحد.
- وفي مجال تحرير التجارة الخارجية، فقد تم وضع برنامج الهدف منه إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وكذا النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى يساهم في تنوع الصادرات الجزائرية وترقيتها في المدى المتوسط، وإلى غيرها من الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج .

<sup>1</sup> - جاري فاتح، مرجع سابق، من 125.

<sup>2</sup> - خالد الهادي، مرجع سابق، ص ص 204-205.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

منذ بداية هذا البرنامج عمدت الحكومة إلى التطبيق الصارم له وفق الإجراءات والتدابير المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي كي لا تتغير مرة أخرى، وكون مدة هذا الاتفاق كانت (سنة واحدة)، انتهجت السلطات حينها إستراتيجية تعتمد على التحكم في السياسة المالية لتجاوز العجز المالي المسجل. حيث أن عائدات الصادرات في الفصل الأول من سنة 1994 كانت توجه إلى خدمة الديون التي بلغت 100%.

لقد كان سعي السلطات عندها الوصول إلى استخدام أفضل لسياسات الإنفاق وسياسات الضريبة وكذا محاولة فك إيرادات الميزانية لعائدات البترول نظرا لتقلبات الأسعار. و منه تم سنة 1994 إعادة النظر في هيكل معدلات الضريبة سواء على دخل الأفراد أو المؤسسات التي استفادت هذه الأخيرة من تخفيض وصل إلى 4% حيث انتقل من 42% إلى 38% بينما انخفض معدل الضريبة على دخل الأفراد من 70% إلى 50%. بينما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية<sup>1</sup>، كما تم إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة، إذ نجحت الحكومة في تخفيض الزيادة في الأجر و التي كانت مقدرة بـ 12.5% إلى أقل من 10%. كما قامت برفع الدعم جزئيا على بعض السلع الواسعة الاستهلاك ورفع أسعار الخدمات الأخرى، على أن يتم التخلي عن الدعم مع نهاية 1995 أو بداية 1996 على أقصى تقدير وقامت بعدة إجراءات كفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% على الودائع المصرفية وذلك في أكتوبر 1994، كما عملت السلطات على تخفيض تكاليف العمالة بغية تحسين القدرة على المنافسة، كما تم السماح ببيع المؤسسات العمومية وفق قانون المالية التكميلي لسنة 1994. وما يمكن ملاحظته في هذا الاتفاق هو ما حصل من تقارب بين صندوق النقد الدولي والسلطات الجزائرية حول إعادة جدولة الديون الجزائرية والمقدرة بـ 14.5 مليار دولار والتي تم الاتفاق على سدادها خلال 15 سنة مع فترة سماح مقدرة بـ 4 سنوات، وهو ما يوافق برنامج الاستقرار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي على أن يتم إعادة جدولة 5.3 مليار دولار حسب تقارير الصندوق حول مدى تطبيق الاتفاق وذلك إلى غاية مارس 1995.<sup>2</sup>

في جانفي 1995 وقبل انقضاء فترة الاتفاق صدر الأمر رقم 95/06 بتاريخ 1995/01/25 والمتعلق بقانون المنافسة الذي جاء لتنظيم المنافسة الحرة لزيادة الفعالية الاقتصادية بغية تحسين المعيشة للمواطن وكذا إضفاء الشفافية في المعاملات التجارية.

هذه الأخيرة - أي التجارة الخارجية - وقصد العمل على تحرير القطاع وزيادة الصادرات وكذا تنويعها خلص القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أفريل 1994 إلى ضبط قائمة معينة من السلع التي لا يمكن تصديرها الأغنام النخيل... (أي كل ما يمكنه أن يقدم منفعة وطنية أو تاريخية عدا هذه السلع فقد تم فتح مجال واسع لممارسة التجارة الخارجية، ولفك الرباط على الواردات تم حل لجنة AD-HOC التي كانت قد شكلها بلعيد عبد السلام بتاريخ 12 أفريل 1994 عن طريق تعليمة لرئيس الحكومة كما تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد وبشكل مطلق حين أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم

<sup>1</sup> - النشاشيبي كريم و آخرون، مرجع سابق، ص 37.

<sup>2</sup> - CHAKIB Cherif, à propos du rechelement et de rôle du FMI dans le processus d'ajustement économique in revue algérienne des sciences juridiques économiques et politique, Algérie, volume 33 N°01 1995.p08

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

20 بتاريخ 12 أبريل 1994 حيث ضببطت الشروط المالية لعمليات الاستيراد،<sup>1</sup> بالمقابل تم السماح باستيراد المعدات الصناعية المستعملة، وكذا إزالة الحدود المفروضة على أجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها.

كل هذه الإجراءات كان القصد منها الوصول إلى استقرار اقتصادي و اجتماعي قصد إرضاء الهيئات الدولية و بالأخص صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق رابع وهو اتفاق القرض السريع (التمويل الموسع).

اتفاق التمويل الموسع 1998/1995: بعد التقارير الايجابية عن مدى تطبيق الجزائر الشروط الاتفاق الائتماني لسنة 1994 وبعد أن عرف الناتج المحلي الحقيقي معدل سلبى بلغ 0.4% سنة 1994 عكس ما كان منتظر في البرنامج والذي قدره بـ 3%<sup>2</sup>، قدم صندوق النقد الدولي قرض للجزائر بقيمة 1169.38 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) وذلك بتاريخ 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، وبعد الموافقة على هذا القرض سحبت الجزائر ما قيمته 325.28 (DTS) كقسط أول على أن يتم سحب باقي المبلغ أي 844.08 مليون (DTS) على أقساط قبل تاريخ استنفاد القرض في 21 ماي 1998<sup>3</sup>. و من بين ما كان يهدف إليه هذا الاتفاق في مجال السياسة المالية هو مواصلة النهج المتشدد والذي أعطى أثارا إيجابية من خلال اتفاق 1994، فعمدت السلطات إلى الوصول إلى فائض وتجاوز العجز الميزاني وذلك ابتداء من 1996/1997. كما كرست سياستها هذا الحد من الارتباط الوثيق بالمحروقات الذي تحدد أسعاره في الأسواق الدولية، كما كان الهدف توفير ادخار داخلي لضمان استثمارات ضرورية بغية الوصول إلى أهداف نمو متوسط المدى، كما عملت على تخفيف العبء على الميزانية وزيادة الإجراءات وذلك بتقليص الأجور وإلغاء الدعم المطبق على بعض السلع، و تم توسيع مجال تطبيق الضريبة ليشمل قطاعات أخرى كالمصارف التأمينات والمنتجات البترولية، بالإضافة إلى الاعتماد على نظام ثنائي لمعدلي الضريبة و هما 7% و 17%<sup>4</sup>.

أما فيما يخص سياستها النقدية فلقد سعت السلطات إلى تطهير السوق النقدي و زيادة رؤوس أموال البنوك عن طريق اشتراك القطاع الخاص في تمويلها، كما أدى تراجع التضخم وتحرير أسعار الفائدة إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة وذلك بداية من سنة 1996<sup>5</sup>. مما يجعله دافعا للمستثمرين.

وعن نظام الصرف وتحرير المبادلات الخارجية فقد جاء في رسالة النية في إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة، وكذا إنشاء مكاتب الصرافة للنقد الأجنبي و تحديد سعر صرف الدينار للوصول به إلى سعر صرف مرن يعمل وميكانيزمات السوق كما سمح

<sup>1</sup> - جاري فاتح، مرجع سابق، ص 146.

<sup>2</sup> - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 210.

<sup>3</sup> - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص ص 216-217.

<sup>4</sup> - جاري فاتح مرجع سابق، ص 153.

<sup>5</sup> - النشاشي كريمة و آخرون مرجع سابق، ص 59-61.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

للبنوك التجارية بتحويل مبالغ معينة لأغراض معينة (العلاج الدراسة بالخارج... الخ) وتلا ذلك السماح لجميع الخدمات، حسب المادة الثامنة من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997<sup>1</sup> والتي قبلت بها الجزائر.

وعن تحرير التجارة الخارجية فلقد سعت السلطات إلى إعادة هيكلة التعريفات الجمركية وخفضها إلى حدود 50% . وعليه جاء قانون المالية لسنة 1996 والمؤرخ في 1995/12/30 بمعدلات بين 0%، 03%، 07%، 15%، 40%، 50%، هذا المعدل الأخير خفض سنة 1997 إلى 45% وما يمكن الإشارة إليه هو أن السلع التامة والتي كانت خاضعة لمعدل 60% أصبحت تخضع لمعدل 45% هذا ما يفتح باب المنافسة على السلع المحلية خصوصاً وأن السلع المستوردة تلقى رواجاً لدى المجتمع الجزائري مما يجعل الإنتاج المحلي في وضع غير قادر على المنافسة.

إلى جانب ذلك تم في منتصف 1995 رفع الحظر تماماً على الواردات كما تم إلغاء ما يناهز 20 بنداً فيما يتعلق بالصادرات، وعليه فإن نظام التجارة الخارجية أصبح حراً خالياً من كافة القيود الكمية وكان ذلك في جوان 1996<sup>2</sup>.

المطلب الثالث: نتائج و آثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية

لقد ترتب على هذهصلاحات عدة نتائج نوردتها فيما يلي:

نتائج:

الفرع الأول: الاتفاق الائتماني الأول ماي 1989:

برغم قصر مدة الاتفاق ، وكذا الوضع السائد في تلك الفترة و ما يميزها من اضطرابات على جميع الأصعدة تقريباً، إلا أنه نجح في تحقيق بعض النتائج الإيجابية في بعض القطاعات. ففي مجال الصناعة عرف نمواً وصل سنة 1990 إلى 0.6 حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء. وعلى غرار القطاع الصناعي، فإن القطاع قطاعي الطاقة والمحروقات قد سجلا معدلي نمو 5.8% و 4.3% على التوالي، إلا أنهما معدلين منخفضين، غير أن قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية سجلت معدلين سالبين هما: 09.3% للفلاحة و 3.1% للأشغال العمومية.

أما عن مجال التجارة الخارجية، فقد أظهر الميزان التجاري فائضاً وصل إلى 1620 مليون دولار بقيمة صادرات وصلت إلى 11304 مليون دولار والواردات بـ 9684 مليون دولار، ويرجع هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ انتقل سعر البترول من 18.6 دولار سنة 1989 إلى 24 دولار سنة 1990<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -تنص هذه المادة على إلغاء قيود الصرف على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية التجارية، بغية تشجيع مستويات رقيقة من العمالة والمحافظة عليها، وكذلك المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف متصل بالمعاملات التي تكون بين أعضاء صندوق النقد الدولي.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 133

<sup>3</sup> - جاري فاتح، مرجع سابق، ص 115.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

ما يمكن ملاحظته هو رغم كل تلك الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي في تبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات، ذلك كون مؤسسات التصدير الخاصة خارج قطاع المحروقات تحصلت على قسط زهيد بلغ 0.8% مقارنة بالقطاع العمومي الذي وصلت نسبته إلى 65.6% وعليه، وجب الدفع بالقطاع الخاص وتشجيعه للقيام بعمليات التصدير وتوفير الظروف اللازمة لذلك.<sup>1</sup>

و فيما يخص الواردات ويفعل ما جاءت به الإصلاحات من تسهيلات في الحصول على السجل التجارية، فقد عرفت تزايدا معتبرا مما سمح بتنامي المضاربة وإغراق السوق بالسلع المستوردة الأجنبية على حساب الإنتاج الوطني، وقد احتلت الآلات الكهرومنزلية والتجهيزات الصادرة في الاستيراد أما الواردات الغذائية فقد عرفت تراجعا بلغ 27% حسب إحصاء مديرية الجمارك نظرا لارتفاع الأسعار و استقرار كتلة الأجور.

### الفرع الثاني: نتائج الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1991 .

ما يمكن استخلاصه في المجال الفلاحي هو أنه مازال مرتبطا بالعوامل المناخية لا بالعمل الفردي، الذي يخلق الثروة أما قطاع الصناعة فقد شهد انتكاسة كبيرة خاصة سنة 1992 أي شيد نسبة نمو سلمي يقدر بـ 5.6% و ذلك راجع أساسا إلى ما عرفه من تطبيق على الواردات من المواد المستخدمة في القطاع الصناعي.

إن ما شهدته قطاعي الفلاحة والصناعة من تعثرات قابله نتائج تعتبر ايجابية في قطاع التجارة الخارجية المنظورة عكس التجارة الغير المنظورة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم(09): تطور الميزان التجاري للفترة: 1991/1993 (التجارة المنظورة) الوحدة 10<sup>6</sup> دولار أمريكي.

السنوات	1991	التطور (%)	1992	التطور (%)	1993	التطور (%)
الواردات	7681	-20.68	8406	9.44	8788	4.54
الصادرات	12101	7.05	10837	-10.45	10091	-6.88
الميزان التجاري	4420	172.84	2431	-45	1303	-46.4

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات و الاعلام الالي للجمارك.

ما يتضح من الجدول السابق هو أن الميزان التجاري سجل فائضا رغم تناقصه من سنة لأخرى إذ انتقل رصيده من 4420 مليون دولار سنة 1991 إلى 2431 مليون دولار سنة 1992 ثم إلى 1303 مليون دولار سنة 1993. وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات من سنة لأخرى خاصة مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

<sup>1</sup> - Bouyacoub Ahmed « entreprise et exportation, quelle dynamique ? in les cahiers du créait (Algérie N° 43, 1998) P: 09.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

أما فيما يتعلق بنتائج تجارة الخدمات فالجدول التالي يبين النتائج السلبية لقطاع التجارة الغير المنظورة.

الجدول رقم(10): تطور ميزان التجارة غير المنظورة للفترة 1991/1993 الوحدة 10<sup>6</sup> دولار أمريكي.

السنوات	1992	1993	1994
خدمات مدين	1.77	1.76	1.61
خدمات دائن	0.42	0.62	0.60
الرصيد	1.35-	1.14-	1.01-

المصدر: جاري فاتح، مرجع سابق، ص 138.

انطلاقا من الجدول السابق يمكن قراءة ما يلي: رغم انخفاض العجز من سنة لأخرى إلا أنه يشكل قيمة لا بأس بها. وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين بالنسبة للبضائع وخاصة المحروقات، وكذلك تكاليف الصيانة مما يستوجب اللجوء إلى الاستدانة أو الواردات المنظورة لتغطية العجز المسجل.

الفرع الثالث: نتائج الاتفاق الائتماني الثالث أفريل 1994.

لقد عرف قطاع الفلاحة انخفاضا بلغ 5%<sup>1</sup> جراء تواصل فترة الجفاف، كما أن القطاع الصناعي هو الآخر عرف انخفاضا نظرا لانخفاض الإنتاج الصناعي العمومي الذي يشكل 75% من القيمة الإجمالية كما أن أعمال التخريب التي كانت تتعرض لها المنشآت الإنتاجية ساهم في انخفاض قدرات الإنتاج بشكل كبير، وتراجع التصدير في مجال المنتجات نصف المصنعة .

وعن التجارة الخارجية فقد شهدت هي الأخرى تدهورا كبيرا إذ سجل الميزان التجاري عجزا بلغ 1.025 مليار دولار وذلك بسبب تدهور صادرات المحروقات نظرا للأعطاب التقنية المسجلة في تلك الفترة كما أن انخفاض أسعار البترول التي انتقلت من 17.8 دولار سنة 1993 إلى 16.31 دولار سنة 1994.

وما ساهم في تدهور الميزان التجاري هو الزيادة في الواردات من السلع الأجنبية التي استفادت من إجراءات التحرير و إلغاء العوائق كما اتفق مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الركود الذي شهدته قطاعات الإنتاج الوطنية.

ونظرا لبقاء عوامل العجز السابقة تؤثر في ميزان الخدمات، فقد سجل هو الآخر عجزا بلغ 1.24 مليار دولار، ساهم ولأول مرة منذ التسعينات بعجز في الميزان التجاري بلغ 1.84 مليار دولار.

الفرع الرابع: نتائج اتفاق التمويل الموسع 1995/1998.

<sup>1</sup> - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 210 .

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

لقد ساهم دعم الدولة للفلاحة، وكذا دعم الاستثمار فيها إلى ارتفاع نسبة النمو، غير أنها - النتائج - كانت متذبذبة نوعاً ما، نظراً لكون هذا القطاع مازال مرتبطاً أساساً بالأحوال الجوية والتغيرات المناخية.

ولقد كان للقطاع الخاص دفع كفل بعث النمو في هذا القطاع الحساس، كما عرف القطاع الصناعي العديد من الاضطرابات، حيث سجل معدل نمو إيجابي بلغ 4.6% سنة 1998 ثم انخفض إلى 3.1% عام بعد ذلك. نظراً لعدم وجود إستراتيجية صناعية تنظم هذا القطاع، ولضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي قسط في تدهور القطاع الصناعي، إذ فاق الادخار الاستثمار بين 1996/1997.

أما قطاع المحروقات، فقد سجل معدلات موجبة. إذ ساهم سنة 2000 بـ 35% من الناتج الداخلي الخام. رغم أن أسعار البترول بقيت رهيبة في الأسواق الدولية.

وللتجارة الخارجية جانب مهم في الاقتصاد الجزائري، إذ سجل الميزان التجاري سنة 1995 رصيماً موجباً حسبما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : تطور الميزان التجاري للفترة 1995/2000 الوحدة <sup>6</sup>10 دولار أمريكي.

2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
9173	9164	9403	8687	9098	10761	الواردات *CAF
22031	12522	10213	13889	13375	10240	الصادرات *FOB
12858	3358	810	5202	4277	521-	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS

من خلال الجدول السابق يتبين أن سنة 1995 سجلت عجزاً بـ 521 مليون دولار، وذلك راجع إلى أن الواردات سنة 1994 ارتفعت كما قلنا آنفاً، كما عاود الارتفاع ليسجل فائض في السنتين المتتاليتين 1996 و 1997. ومع تدهور أسعار النفط سنة 1998 إذ وصل سعر البرميل 12.94 دولار، سجل الميزان التجاري نقصاً وصل إلى 810 مليون دولار. لكنه سرعان ما سجل فائض سنة 1999 و 2000. إذ بلغ الفائض سنة 2000 إلى 12858 مليون دولار، وذلك راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، كما يتضح لنا من خلال الجدول السابق مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

ملاحظة:

CAF=الواردات: عادة ما يحسب على أساس نفقات النقل و التأمين في حدود البلد المستورد.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

---

FOB\*= الصادرات: عادة ما يحسب على أساس القيمة عند ج حدود البلد المصدر.

المبحث الثالث: السياسة التجارية بعد 1998

إذا رأينا إلى الاقتصاد الجزائري بعين الرضا نتيجة لما حققه من فائض في الميزان التجاري بعد 1998، فإنه لا يمكن إغفال أنه اقتصاد هش يعتمد كلية على عائدات البترول. إذ لم تتعد أبدأ صادرات الجزائر خارج نطاق المحروقات 1 مليار دولار.

المطلب الأول: هيكل الصادرات

المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية نجد أنها تعتمد أساساً على المحروقات وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

الجدول (12): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2005/1998

2005		2004		2003		2002		2001		2000		1999		1998		السنوات
النسبة	القيمة	البيان														
0.15	67	0.18	59	0.19	48	0.18	35	0.14	28	0.14	32	0.19	24	0.26	27	المواد الغذائية
97.95	43488	97.56	31302	97.26	23939	96.10	18091	96.61	18091	97.22	21419	96.5	12084	96.49	9855	الطاقة والمحروقات
0.30	134	0.28	90	0.2	50	0.27	51	0.19	37	0.2	44	0.32	41	0.44	45	المواد الخام
1.46	651	1.77	571	2.06	509	2.92	551	2.63	504	2.11	465	2.24	281	2.48	254	منتجات نصف مصنعة
0	0	0	0	0.004	1	0.11	20	0.11	22	0.04	11	0.2	25	0.06	7	سلع التجهيز الفلاحي
0.08	36	0.14	47	0.12	30	0.26	50	0.23	45	0.21	47	0.37	47	0.08	9	سلع التجهيز الصناعي
0.04	19	0.04	14	0.14	35	0.14	27	0.06	12	0.05	13	0.15	20	0.15	16	سلع استهلاكية غير غذائية
100	44395	100	32083	100	24612	100	18825	100	19132	100	22031	100	12522	100	10213	المجموع

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS) .

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

بالنسبة للصادرات:

ضرورة ارتفاع الطلب على المنتوجات الجزائرية لكي يرتفع حجم الصادرات. الشيء الذي لم يحدث بالنسبة لصادرات الجزائرية فحدث عكس ما كان يتوقع من هذا التخفيض لأن مبادرات الجزائر كما هو معروف متكونة بنسبة 95% من المحروقات، وسعرها يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب على هذه السلعة وحجم الصادرات من هذه المواد لا يمكن أن تؤثر فيه سياسة تخفيض الدينار، ولقد اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% في سبتمبر 1991 تطبيقا لشروط اتفاقية صندوق النقد الدولي إذ أصبح الدولار الأمريكي الواحد = 24 د ج في سنة 1993.

وأمام عدم توفر شروط نجاح سياسة التخصيص في القضاء على العجز ارتفعت الكتلة النقدية مما أدى ارتفاع التضخم من 16% إلى 40% 1991 .

فأنت هذه العملية في الجزائر بنتائج عكسية أثرت سلبيا على التنمية الاقتصادية ومستوى المعيشة للفرد و من بين

الآثار:

- ارتفاع أسعار الواردات من سلع التجهيز مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع قيمة المنتجات المحلية مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاج من حيث الكم والنوعية فيجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية داخل السوق الوطنية.
- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية (المواد الغذائية الضرورية ذلك الاستهلاك الواسع) ما كلف خزينة الدولة مبالغ مرتفعة لدعمها كالحليب، الدقيق، الأدوية... الخ.
- انخفاض الادخار وبالتالي نقص الاستثمار.

ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات، هذه الأخيرة خطت الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني. إذ انتقلت من 9855 مليون دولار سنة 1998 إلى 18484 مليون دولار سنة 2001، لتقفز سنة 2005 إلى 43488 مليون دولار، وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول، إذ بلغ سعره في الأسواق

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

الدولية حوالي 60 دولار للبرميل، كما يمكن ملاحظة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات سوف تجد أنها لا تتعدى 290 مليون دولار، وتقلص هذا المبلغ (173 مليون دولار) في الفترة 2005/2002.

ووقفاً عند تحليلنا للجدول، نقف عند نقطة مهمة للغاية ألا وهي: بعد كل الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي<sup>1</sup> والإصلاحات التي قامت بها الجزائر من 1989 إلى غاية 1998 بقي اقتصادها في تبعية شبه مطلقة للمحروقات، لذا وجب السؤال ما كانت قائدة الإصلاحات على قطاع التجارة الخارجية؟ ثم أو لم يكن مغزى الإصلاحات محاولة تجاوز عليية الطابع الربعي للاقتصاد الجزائري؟

أما فيما يخص تراجع نسبة صادرات التجهيز الفلاحي، فيمكن تفسيره بالإصلاحات المتخذة من طرف وزارة الفلاحة، والتي كانت تسعى من خلالها إلى تنشيط قطاع الفلاحة في إطار ما يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي شرع في تطبيقه فعلياً بدءاً من سنة 2000، والذي تم تدعيمه بمخطط التنمية الريفية (PNDR) منذ سنة 2004. كما ساهما هذين المخططين في ارتفاع صادرات المواد الغذائية نسبياً خلال تلك الفترة.

### المطلب الثاني: هيكلية الواردات:

لقد كانت واردات الجزائر ومنذ الاستقلال تمثل المواد الغذائية فيما النسبة الكبرى، وذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة، و من خلال الجدول الآتي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 1998 و 2005.

### جدول رقم (13): الميزان التجاري

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
20044	18308	13534	12009	9940	9173	9164	9403	الواردات (CAF)
44395	32083	24612	18825	19132	22031	12522	10213	الصادرات (FOB)

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي.

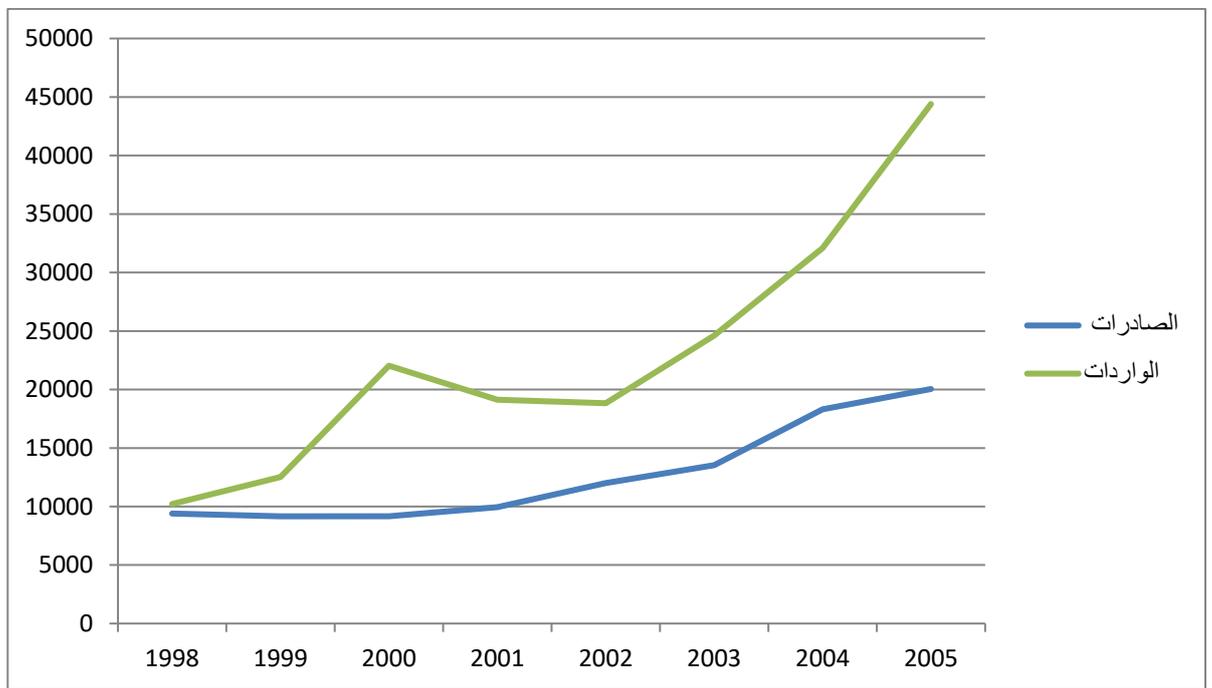
## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

24351	13775	11078	6016	9192	12858	3358	810	الميزان التجاري
221.48	175.24	181.85	156.75	192.47	240.17	136.64	108.61	معدل التغطية %

المصدر: المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS) - الوحدة: 10<sup>6</sup> مليون دولار

كما يمكن تحسين معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الميزان التجاري للفترة 1998-2005



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات جدول الميزان التجاري السابق.

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنوات 1998 و 2002، والذي هو نتاج التذبذب في الواردات أساساً، في مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، وهو ما يظهر كذلك في معدل التغطية ثم شهد هذا الفائض تزايداً مستمراً خلال سنوات 2003-2005 و هو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

---

إن ما سبق ذكره يمكن تفسيره بالمخططات التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2005 مثل مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .... إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات مما كان له الأثر البارز في الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، مما أعطى دفعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة.

## الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

---

### خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل بتقديم مفهوم التجارة الخارجية و الى سياسية التجارة الجزائرية بعد الاستقلال حيث اتبعت النهج الاشتراكي تحت قيادة المعسكر الشرقي آنذاك، حيث تم الاعتماد في تسيير اقتصادها على سياسة المخططات المركزية من المخطط الأول مع الاستقلال حتى أواخر الثمانينات.

وكانت تلك المخططات لم تحقق ما كان المطلوب في ظل الأزمات العالمية و السياسة الاشتراكية، و ماصاحبها من انهيار الاقتصاد الوطني وحتى اقتصاديات الدول الأخرى خصوصا أن الجزائر اعتمدت على البترول، حينها لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي للمساعدة من خروج من هذه الأزمة الصعبة، حيث تم الامضاء على عدة اتفاقيات وبشروط تعجيزية منها حل الشركات المحلية.

لكن تلك المرحلة لم تدم طويلا حيث تم النهوض بالاقتصاد الوطني و تعاشه بفضل ارتفاع أسعار البترول مع بداية القرن الواحد والعشرون.

## الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

---

### مقدمة الفصل:

في وقت الحاضر تعتبر التجارة الخارجية من أهم وسائل نمو الإقتصاد أي دولة ماهما كانت وتعتبر أهم علاقة تربط بين الدول والشركات الأخرى. ولكي يكون هناك نهوض يجب وجود هياكل تجسد وتساهم في نموها وعلى سبيل المثال الموانئ.

والموانئ الجزائرية كغيرها من الموانئ العالمية تلعب دورا هاما لتنشيط حركة الإقتصاد الوطني بسبب كونها محطة للاستيراد والتصدير لمختلف السلع والخدمات.

من خلال القيام بالعديد من الأدوار وتقديم جملة الوظائف في مختلف القطاعات الاقتصادية... ومن بين هذه الموانئ التي تتركز عليها الجزائر في نمو إقتصادها الوطني ميناء مستغانم .

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم.

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري. سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث الى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم، دور و أهداف مؤسسة ميناء مستغانم، و الهيكل التنظيمي العام لهذه المؤسسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم<sup>1</sup>.

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث اصبح يشكل اليوم جزء اساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة، اذ انه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المتسلمين النهائيين عبر اروقة نقل متعددة الانماط.

✓ نشأة الميناء:

كان ميناء مستغانم خليجا صخريا حادا يمتد بين الراس البحري لصلامندر و الراس البحري لخروبة، استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 بـ مرسى الغنائم- و من هنا سميت المدينة مستغانم في سنة 1848، انشئ اول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده 325 متر بحلول سنة 1881، انطلق اول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 و بعد ثلاث سنوات من ذلك اعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.

تلت ذلك اعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و 1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء.

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من المؤسسة.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

بعد بناء كاسرة الامواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941، تم انشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 و بداية 1959.

### ✓ التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم<sup>1</sup>:

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، و تشرف على مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية /شركة ذات اسهم أنشأت في اطار اصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-87 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 و قد ورثت الميناء شهر نوفمبر 1982 و أيضا الخدمات و التجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل و كذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن و التفرغ كما أسندت إليها مهام القطر، في 29 نوفمبر 1989 حصلت على استقلاليتها، و تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة ذات طابع اجتماعي إلى شركة ذات أسهم تحمل للسجل التجاري رقم 01-00-88 و تخضع للقوانين التجارية و المدنية.

مؤسسة ميناء مستغانم هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تشرف على تسيير الميناء يبلغ رأس مالها الاجتماعي 500000000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة مساهمات الدولة.

مقرها الاجتماعي: الطريق الرئيسي لصلامندر ص ب: 131 مستغانم.

الهاتف: 045-35-13-22.

الفاكس: 045-35-11-15.

<sup>1</sup>معلومات متحصل عليها من قسم الموارد البشرية لمؤسسة ميناء مستغانم

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني: دور مؤسسة ميناء مستغانم وأهدافها<sup>1</sup>

1. دور مؤسسة ميناء مستغانم:
  - تسيير الأملاك العمومية والمؤسسة واستغلال وتطوير الميناء.
  - احتكار عملية المناولة نشاطات وعملية الشحن والقيادة وربط السفن.
  - القيام بأعمال الصيانة التهيئة وتجديد البنية الفوقية للميناء.
  - القيام بكل عملية تجارية مالية وصناعية منقولات عقارات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالهدف الاجتماعي للمؤسسة.
  - استثمار وتطوير ميناء مستغانم.
  - استغلال الآلات وإنشاء التمينائية.
  - إنجاز أعمال الصيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية.
  - إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع شركاء الآخرين.
  - مباشرة عمليات الشحن والتفريغ المينائية.
  - مزاوله عمليات القطر, القيادة, الإرساء وغيرها.
  - القيام بكل العمليات التجارية المالية الصناعية والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة
2. أهداف مؤسسة ميناء مستغانم:

تكمن أهداف مؤسسة ميناء مستغانم في عدة نقاط نذكر منها مايلي:

- تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ المينائية.
- تنفيذ عمليات القطر والإرشاد والرسو..الخ.
- تأمين أحسن ظروف عبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.
- تقديم تسهيلات حقيقية من خلال وسائل العبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية.
- كونها أذان صاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.
- تسيير الاستثمار وتطوير ميناء مستغانم.
- تسيير أملاك الدولة.

<sup>1</sup>من وثائق المؤسسة

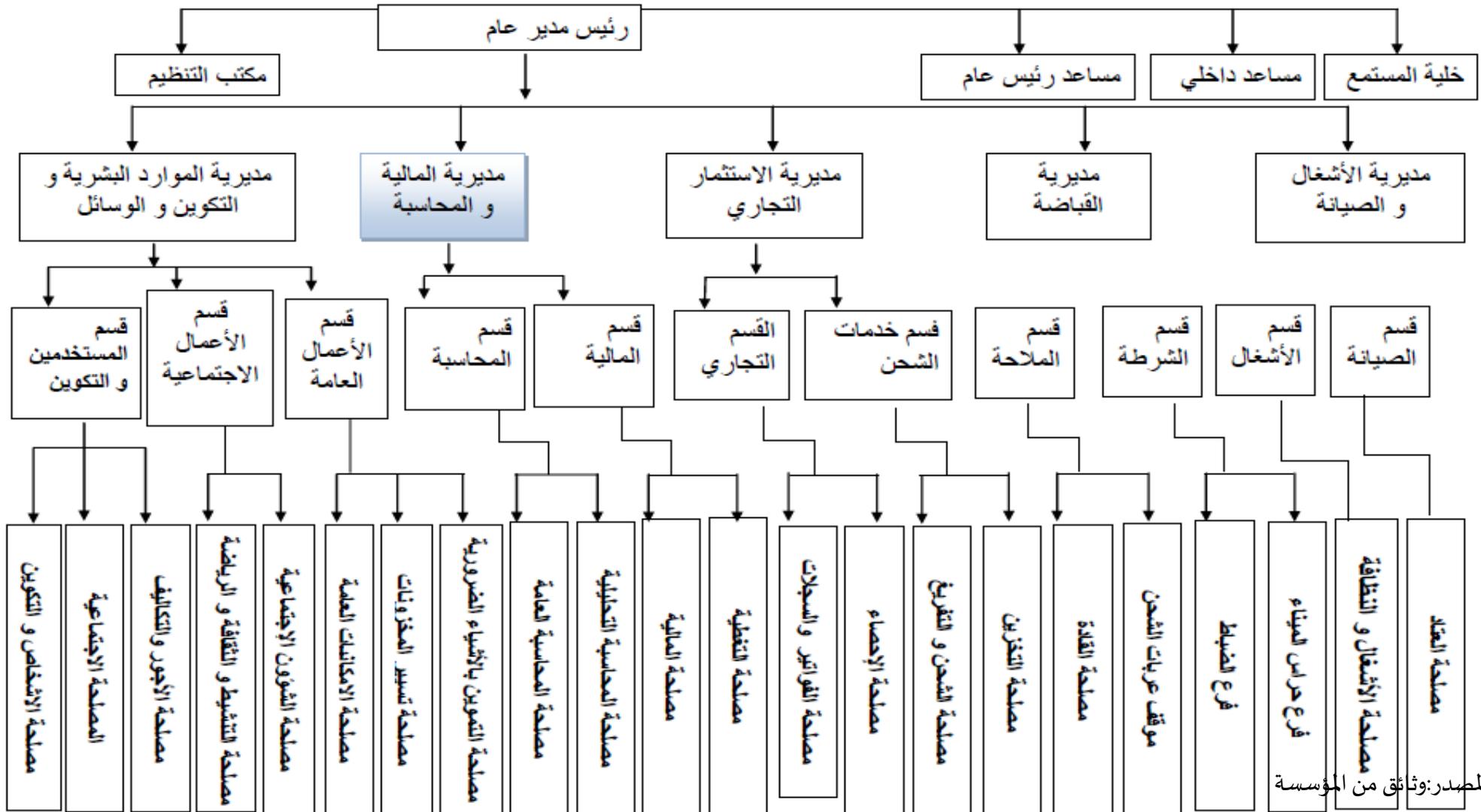
## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

- تنفيذ أشغال الصيانة والتهيئة للبنيات الفوقية للميناء.
  - الاستغلال الأمثل للوسائل والتجهيزات المينائية.
  - تنفيذ كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية والعقارية المرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالهدف الاجتماعي.
- بذلك فان مؤسسة ميناء مستغانم حازت بتسطيرها لهذه الأهداف على شهادات ايزو التالية:
- شهادة ايزو "9001-2015" الذي يركز على تعزيز مبدأ القيادة، إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، مما يسمح للمؤسسة بموائمة توجهاتها الإستراتيجية مع نظام الإدارة المطبق بهدف تحسين الأداء.
  - شهادة ايزو "45001-2018" الخاصة بالنظام المعتمد لإدارة الصحة والسلامة المهنية الفعال الذي يعمل على تعزيز بيئة عمل آمنة وصحية، من خلال توفير إطار يسمح للمؤسسة بتحديد نظام إدارة الصحة والسلامة والتحكم فيه وتحسين الأداء العام.
  - شهادة ايزو "14001-2015" وتختص بتحديد الطريقة المثلى لوضع نظام إدارة بيئية فعال، وقد تم تطويرها لتساعد المؤسسات على استدامة نجاحها التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم وأهم مصالحيها

الشكل رقم(02) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم



المصدر: وثائق من المؤسسة

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

اهم المصالح المعتمدة من طرف مؤسسة EPM:

الإدارة العامة: يشرف على الإدارة العامة رئيس المدير العام الذي يعتبر المسير و المسؤول الاول للمؤسسة بالمساعدة مع مساعد المدير العام ،حيث أن هذه المديرية مكلفة باستقبال و الربط و التنسيق و مراقبة كل النشاطات، و من خلال المخطط العام للمؤسسة نلاحظ أنها مقسمة الى 5 مديريات التي بدورها مقسمة الى دوائر تتفرع منها مصالح و خلايا و بالتالي يمكن القول بأنه يوجد ترابط دائم و متواصل بينها.

1/ مديرية الموارد البشرية: مكلفة بتنظيم و تنفيذ النشاطات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية و التي بدورها تحتوى على 3 دوائر:

- دائرة المستخدمين و التكوين: التي يتفرع منها 3 مصالح وهي:
- مصلحة المستخدمين و التكوين، المصلحة الاجتماعية، مصلحة الرواتب.
- دائرة الشؤون الاجتماعية و الثقافية: بها مصلحة النشاط الثقافي و الرياضي و مصلحة المستندات.
- دائرة الاعمال العامة: بها 3 مصالح و هي:

مصلحة الوسائل العامة، مصلحة تسيير المخازن، مصلحة التموين.

2/ مديرية المالية و المحاسبة: هي أساس المؤسسة و تشارك في تحديد نشاط الأهداف العامة و تسهر عليها مع السياسة المالية

للمؤسسة و التي تتكلف بتنفيذه، تملك سجلات محاسبية للعمليات بها قسمين:

- قسم المحاسبة: به مصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المحاسبة التحليلية.
- قسم المالية: به مصلحة المالية و مصلحة التغطية.

3/ مديرية الاستثمار التجاري: مكلفة بتنظيم و مراقبة النشاط المتعلق بالتطورات التقنية للميناء بها قسمين:

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

- قسم التجاري: به مصلحة الفواتير و مصلحة الاحصاء.
  - قسم شحن والتفريغ: به مصلحة المخازن تقوم بعملية التخزين، و مصلحة شحن والتفريغ.
- 4/ مديرية القيادة: هي مكلفة بالتسيير الحسن لحركة البواخر وقت دخولها الى الميناء و حتى خروجها – مع تحقيق سلامة السفن- و تنقسم الى قسمين:
- قسم الشرطة والأمن: يتشكل من فرقتين هما: فرقة حراسة الميناء و فرقة الضباط.
  - قسم الملاحة: به محطتين هما محطة ادارة المركب و الربط، و محطة الجر و الدفع التي تقوم بتقييد الباخرة.
- 5/ مديرية الأشغال و الصيانة: تعمل على التنبؤ، التنظيم و مراقبة جميع الأشغال و الصيانة و تحتوى على قسمين:
- قسم الصيانة: به مصلحة العتاد و مصلحة الصيانة.
  - قسم الأشغال: به مصلحة الأشغال و الصيانة.
- إن لمؤسسة ميناء مستغانم دور مهم في تحقيق المبادلات التجارية التي تكون عبر البحر، بحيث أنها المسؤولة عن تسيير الميناء، و قد قمت بالتربص في هذه المؤسسة و بالأخص في مديرية المالية و المحاسبة .
- المبحث الثاني: أهمية الميناء في تفعيل التجارة الخارجية (دراسة حالة ميناء مستغانم)
- تعتبر المؤسسة الاقتصادية احد أهم الوسائل في تفعيل التجارة الخارجية كما أن لها علاقة متبادلة بينها و بين مؤسسة الميناء التي لها مشاريع سنتطرق إليها من خلال مبحثنا هذا.
- المطلب الأول: أهمية الميناء في تفعيل التجارة الخارجية

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

لا يمكن إنكار أهمية البوابة الرئيسية لعمليات الشراء والتصدير أو الشحن أو التفريغ وهي الميناء.

ولهذا تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم، إحدى المؤسسات الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك من اختصاصاتها نقل السلع والبضائع محليا ودوليا وعالميا ، هذا ما يجعلها تقدم خدمات ترضي العملاء هو خبرتها الكبيرة وتاريخها العريق والطويل وكذا مواكبتها للتطور والتكنولوجيا واعتمادها على أحدث الوسائل التي تسهل نقل السلع والبضائع وضمان إيصالها بأمن وسلام .

وعليه فإن أهمية تطوير الموانئ حسب التطورات الحاصلة والمستمرة في مجال التجارة الخارجية والتبادل التجاري يساعد كثيرا في تفعيل هذه الأخيرة ، ولذا فعلى القائمين على الموانئ أن ينتهوا إلى تلك التطورات والعمل على إدخال كل ما هو جديد إلى الموانئ . إذا أصبحت الموانئ تلعب دورا جديدا وأخذت في التحول ليكون مركزا للخدمات بمعنى تقديم مجموعة شاملة لخدمات النقل وخدمات التجارة، والتخزين والتوزيع ملء الحاويات وتفريغها مما يتيح دعمها لوجستيا لصناعات التصدير والاستيراد، وكذلك من الخدمات إعداد بيانات البضائع قبل وصول السفن واستقبال المخزون ورصده، وإعداد تقارير عن الجوانب الكمية وعن مراقبة الجودة وإصدار تقارير عن حركة البضائع بالميناء وتقارير الإجراءات الجمركية، كما أصبحت الموانئ مراكز للتصنيع والقيام بأنشطة القيمة المضافة والخدمات اللوجستية.<sup>1</sup>

ومن أهم السمات والملامح المطلوب توافرها في الموانئ البحرية الحديثة لكي يكون لها اثر في المساهمة وتطوير التجارة الخارجية ما يلي:

- توافر شبكة نقل داخلية متكاملة مع محاور النقل محليا وإقليميا من خلال شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية على أن تكون على درجة عالية من الكفاءة.
- توافر منظومات المعلومات المتطورة والتي تعتبر المحرك الرئيس لمنظومة النقل الدولي المتعدد الوسائط .
- تلبية احتياجات وتوقعات مستخدمي الميناء بكفاءة عالية.

<sup>1</sup> أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي الأردن، 2009، ص 107 .

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

- توافر أنشطة القيمة المضافة والخدمات اللوجستية.
  - السرعة في أداء الخدمات بتكلفة اقتصادية.
  - كفاءة الشبكة الرافدية المحورية، بمعنى ربط الموانئ المحورية التي تستقبل سفن الحاويات العملاقة بخطوط ملاحية رافدية منتظمة الترددات للموانئ المجاورة والقريبة لتوصيل الحاويات الخاصة بها في التوقعات المحددة.<sup>1</sup>
- فمن خلا هذه السمات نرى بأن ميناء مستغانم يتوفر على بعض السمات والميزات التي تؤهلها ليكون فعالاً ورائداً في مجال التجارة الخارجية والمبادلات التجارية وتنميتها.

### مميزات الميناء:

- يقع ميناء مستغانم في محور تقاطع فيه أهم شبكات المواصلات من طرق معبدة وسكك حديدية.
- ملتقى لأهم الطرق المؤدية إلى الجنوب الجزائري (الاغواط، غرداية، بشار... الخ).
- يعتبر ميناء مستغانم شريان حيوي لتنمية المشاريع الصناعية والتجارية فهو موصول بشبكة السكك الحديدية مستغانم-المحمدية.
- وجود شبكة طريق بطول 4885م خطي داخل الميناء تربطه مباشرة بالطرق الوطنية لشرق وغرب وجنوب الجزائر دون المرور بوسط مدينة مستغانم.
- الموقع الجيوستراتيجي لميناء مستغانم والشبكة الطرقية التي تربطه مع منطقتيه الخلفية المتكونة من 12 ولاية.
- توفير أحسن الخدمات بأقل تكلفة، الأداء الجيد والمتواصل للخدمات المينائية من حيث الإنتاجية المردودية معدلات الشحن والتفريغ، قصر مدة المكوث في الميناء والمحافظة على البضائع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية المرجع نفسه، ص 122.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

ومن خلاله نسقط ميناء مستغانم كحالة تعبر عن دور هذا الأخير وأهميته في تنظيم الحركة التجارية، وعليه يمتاز بقدرة وفعالية في عملية تحقيق التبادل وتفعيل التجارة الخارجية خصوصا بعد إعادة توجيه التجارة غير المعبأة في الحاويات منها تجارة السيارات وزيادة سيولة التجارة البحرية للجزائر، ومن جهة أخرى يوجد 17 مستوردا للبطاطا 16 منهم يستوردون بضائعهم على ميناء مستغانم ، وهذا ما يؤكد على أهميته في عملية الاعتماد على المستوى المحلي والوطني، وزيادة على ذلك على المستوى الخارجي ، إذ يعتبر المنفذ الأقرب إلى البحر فهو يساهم في التجارة الخارجية بجلب البضائع إلى السوق، كذلك نرى أهمية ميناء مستغانم في تفعيل التجارة الخارجية من خلال مناطق التبادل الخارجي.

### مناطق التبادل الخارجي:

تتعامل مؤسسة ميناء مستغانم كغيرها من الموانئ مع عدة دول عالمية وستدرج هذه البلدان في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): مناطق التبادل التجاري الخارجي بالميناء.

الأقطاب الجغرافية	درجة التقدير
المساحة الوطنية	-
بلدان الإتحاد المغربي العربي	12%
إفريقيا	-
بلدان اتحاد الأوربي	62%
بلدان خارج اتحاد الأوربي	11%
أمريكا الشمالية	3%
أمريكا الجنوبية	3%

<sup>1</sup>- وثائق مؤسسة ميناء مستغانم

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

09%	آسيا
-	أمريكا الوسطى
-	دول المحيط
-	دول أخرى
100%	المجموع

المصدر: مركز الإحصائيات بمؤسسة ميناء مستغانم

### مناطق التبادل الداخلي:

1. الحبوب: يتمثل نصيب ميناء مستغانم من النشاطات التجارية الوطنية للحبوب، مما جعله يحتل المرتبة السادسة من بين الموانئ التجارية الجزائرية العشرة، وهذا سبب تعامله في تركيبة من الزبائن المتخصصين في استيراد هذه المادة، ومن أهمهم مجمع كونتوار المغرب بغليزان مؤسسة حبوب الغرب الجزائري، منشأة بلقرع ببشار الديوان الوطني لاستيراد الحبوب.
2. المنتجات الحديدية: تمثل هذه المنتجات من 10 إلى 12 من الحركة التجارية العامة وتتكون بصفة رئيسية من الأنابيب الحديدية، الحديد المستورد، الاسمنت المسلح... الخ.

يتعامل الميناء مع المستردين للمنتجات الحديدية ومن أهمها: مجمع بوثلجة مستغانم، شركة مستغانم.

3. المواد الغذائية: تمثل هذه المنتجات من 14 إلى 16 من الحركة التجارية العامة تتكون من السكر، الموز، الحليب، اللحوم الحمراء، البن، التبغ، زيت المائدة، الشاي... الخ.

يتعامل الميناء مع المؤسسات التالية:

- شركة استيراد الحليب الجاف الجزائر ووهران.
- منشآت انيثرال مستغانم.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

- شركة دقدوق لاستيراد الموز.

- بوفاريك الجزائر. SARL CAT.

4. النشاطات المختلفة: تمثل نسبة 08 من مجموع الحركة التجارية العامة وأصبح الميناء معروفاً بنشاطاته المختلفة بفضل

حجم المنتجات والسلع المعالجة سنوياً والمتمثلة في: أدوات، سيارات، مقطورات، آلات، قطع غيار، طرود ثقيلة أو خفيفة.<sup>1</sup>

التجارة حسب العائلات:

يمثل الجدول التالي تجارة المواد في الميناء حسب العائلات.

الجدول رقم: (15) التجارة حسب العائلات

عائلات المواد	حجم الواردات	حجم الصادرات	الحجم الإجمالي
مواد فلاحية	327087	-	327087
مواد غذائية	5122	29	5151
مواد حديدية	70545	-	70545
معادن ومواد البناء	209555	3270	212826
مواد بترولية	63544	-	63544
مواد كيميائية	11634	7575	19210
أسمدة	45807	-	45807
صفقات أخرى	294189	12578	306767
المجموع	1027484	23452	1050936

المصدر: إحصائيات مؤسسة مستغانم

<sup>1</sup>- المصدر مؤسسة ميناء مستغانم

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

بالرغم من الامتيازات التي يتميز بها الميناء إلا أنه لا يخلو من عدة معيقات أهمها كالتالي:

- محدودية عمق الأرصفة ب 8.22 متر.
- عدم كفاية طول الأرصفة ومساحات العبور والتخزين.
- غياب مراب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة.
- مشكل النشاط التجاري والصيد البحري معاً.

الجدول رقم (16): الهياكل المينائية التي تعاني نقص.

عدد محطات الإرساء	طول الأرصفة	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين حالياً	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص
10	96/1.2م	00/1.5م	م-204	م430/44	م200	م570/115

المصدر: إحصائيات مؤسسة ميناء مستغانم.

ومنالانعكاسات السلبية لهذه النقائص:

- صعوبة على مستوى التخزين مما يؤدي إلى وجود تعريفات إضافية للشحن والنقل.
- طول مكوث السفن أحياناً إلى مهل إضافية للشحن والتفريغ.
- إخفاق حمولة السفن الأخرى في الموانئ الأخرى.

المطلب الثاني: العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية والميناء.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

نرى من خلال ما تطرقنا إليه سابقا انه يوجد علاقة طردية بين الموانئ والتجارة الخارجية إذ أصبح يوجد تداخل وتكامل الأنشطة التي تشهد في عبور الفجوة بين المنتج والمستهلك بأكفاً الطرق واقلها تكلفة من وتتدفق خلالها كمية الحاويات البضائع بكفاءة عالية عبر وسائل نقل مختلفة وبأعداد محسوبة وتدفقات متوازنة، مما تم بناء أحجام أكبر من سفن الحاويات لاستيعاب التقلبات المتزايدة لحركة التجارة الخارجية والدولية ، والاتجاه نحو الدخول في اتفاقيات شراكة واندماج وتحالف لإحداث المزيد من التناسق والتعاون بين الموانئ وبين ما هو للدول ولاتجاه نحو الدخول متفاعل مع الموانئ والتجارة الخارجية للدول وتحقيق تغطية تسويقية كونية لخدماتها وأنشطتها وكذلك من بين الطفرة الهامة التي حدثت بالموانئ وظهور سفن الحاويات المتخصصة مما زاد في تفعيل التجارة الخارجية ووجود علاقة وطيدة ومعتبرة بين الموانئ وسفن الحاويات إذ تتطلب هذه الأخيرة تجهيزات خاصة في الموانئ قد أدت إلى انفق مبالغ استثماري ضخمة في إنشاء وتجهيز محطات الحاويات أو تغيير أو تحديث أو إنشاء الأرصفة بها حتى يمكن التعامل مع هذه السفن المحملة بالبضائع والتي هي أداة لتحرك المبادلات التجارية.<sup>1</sup>

ولهذا نرى بأن التجارة الخارجية لها دور أساسي في تنمية وتحسين خدمات الموانئ. ولها أهمية كبيرة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تشجع الدول على التخصص وتقسيم العمل في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، فالمواد التي تحصل عليها نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة.
- تؤدي المبادلات الخارجية والتجارة الخارجية إلى زيادة الإنتاج، وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة من بينها المنافسة وتحصيل معارف جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، ورؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها وسميت الفائدة الناتجة عن ذلك الإرباح الديناميكية للتجارة.

<sup>1</sup>- أيمنالبحراوي، المرجع السابق، ص 117-166.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

- يمكن للمبادلات التجارية والتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية والأسواق الخارجية بالفائض السلبي ، والذي يمكن أن يحول الموارد الإنتاجية العامة إلى موارد عامة منتجة.<sup>1</sup>
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية على المنافسة في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد من خلال النقل البحري والموانئ.
- ولها أهمية بالغة حيث إن أهم مميزاتا حيث؛ أنها تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى. فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه .
- تعد أيضا من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء كان ناميا أو متقدما وتساهم في ربط الدول ببعضها البعض وتوسيع القدرة التسويقية .
- كما تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافس في السوق الدولي ، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وماله من آثار على الميزان التجاري ، كما لها علاقات وثيقة بالتنمية الاقتصادية ، ويمكن للتجارة الخارجية والدولية أن تلعب للخروج من الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات.<sup>2</sup>

كذلك نرى من بين العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية والموانئ وجود متعاملين اقتصاديين يتعامل معهم الميناء بشكل رسمي.

### المتعاملين الاقتصاديين:

<sup>1</sup>-نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2008، ص 11.

<sup>2</sup>-- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

1. الولايات المتحدة الأمريكية: ميناء "هوستن" وميناء "بال تيمور" يدعم هذا الخطالمؤسسة "سونتمسنان" يرافقها في ذلك "نوردانالين" مرتين في الشهر.
2. الشمال الأوروبي: ميناء "انيفاغس" في بلجيكا خطين منتظمين مؤمنين من طرف "مكلين" و" فلا مار" مرتين في الشهر.
3. بحر الشمال: ميناء "بريم" و" هامبورغ خط منتظم مدعم من طرف "سلومان نبتون" مرة كل خمسة عشر يوم.
4. بحر الأبيض المتوسط: ميناء مرسيليا خطين، منتظمين مشغلين من طرف المرافقة "سودكارغوس" ومؤسسة "كنانسنتم".

كما نجد في إطار العلاقة بين التجارة الخارجية والميناء انه يوجد مشاريع مستقبلية وامتيازات حصل عليها الميناء من اجل الرفع من مستوى التبادل التجاري وتحرير التجارة الخارجية.

### المطالب الثالث : المشاريع المستقبلية للميناء.

بالرغم كل من الامتيازات التي يتميز بها الميناء والمكانة التي يحتلها ، إلا انه يسعى إلى تحقيق الأكثر وذلك بالقيام بعدة مشاريع أهمها كالتالي: مشروع إنشاء الحوض الثالث: وذلك من أجل مواجهة معوقات الميناء من جهة ونظرا للنمو المتسارع للتبادل التجاري على مستوى الميناء من جهة أخرى أصبحت تنمية الميناء وتطويره بإنشاء الحوض الثالث واقعا حتميا من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية في المستقبل القريب والذي يسمح بما يلي:

- تجارة البضائع المختلفة: أكثر من 900 ألف طن سنويا.
- تجارة الحبوب: أكثر من مليون طن سنويا.
- تجارة الحاويات: حوالي 400 ألف حاوية سنويا.
- تجارة الوحدات المتحركة : 600 ألف وحدة سنويا.
- رحلات المسافرين وهذا عقب إنشاء محطة بحرية للمسافرين.
- توفير مناصب الشغل.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

### مشروع إنشاء محطة بحرية.

أصبح من أهم انشغالات الميناء وكذا السلطات المحلية والمركزية ، حيث أجريت عدة لقاءات ودراسات تناولت هذا الموضوع إنشاء محطة بحرية ، حيث أنجزت أول دراسة للمشروع سنة 2004 من طرف مختبر الدراسات البحرية والتي أكدت إمكانية تجسيد فكرة المحطة البحرية ، مما أبدت عدة شركات للنقل البحري للمسافرين اهتمامها بفتح خطوط بحرية، بين ميناء مستغانم وجنوب اسبانيا أو جنوب فرنسا.

وخلاصة القول ومن خلال ما تقدمنا به نرى بأن مؤسسة ميناء مستغانم، هي إحدى المؤسسات الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية، فمن اختصاصاتها نقل السلع والبضائع محليا ودوليا وعالميا ، هذا ما يجعلها تقدم خدمات ترضي العملاء هو خبرتها الكبيرة وتاريخها العريق والطويل وكذا مواكبتها للتطور والتكنولوجيا واعتمادها على أحدث الوسائل التي تسهل نقل السلع والبضائع وضمان إيصالها بأمن وسلام كما أنها تمتاز بعدة خصائص تشمل الأنشطة والخدمات وله عدة مهام يقوم بها وأهداف يسعى إلى تحقيقها، تشهد هذه المؤسسة حركة تجارية مكونة من حركة البضائع والسفن حيث يتم دراسة هذه الحركة على حسب نوعية البضاعة وحجمها وحسب سنوات التبادل أما بالنسبة للسفن فتعرف عليها يشمل دراسة نوعها و عددها ومدة مكوثها في الميناء ووصف حالتها (دخول/خروج).

كما له عدة خطوط تجارية هامة. إلا أنه لا يخلو من عدة نقائص كطول مدة المكوث في الميناء بسبب نقص الهياكل كالأرصفت وتسعى المؤسسة في المستقبل القريب إلى وضع خطط ومشاريع لمكافحة هذه المشاكل والسعي إلى رفع مستوى الميناء إلى الأفق<sup>1</sup>.

المبحث الثالث : استراتيجيات الميناء في جلب الاستثمار وتحسين التجارة.

المطلب الأول: استراتيجيات الميناء في جلب الاستثمار.

<sup>1</sup>-وثائق مؤسسة ميناء مستغانم.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

يبدل ميناء مستغانم جهودا على عدة أصعدة بغية جلب استثمارات في مختلف الميادين من جهة و من جهة أخرى جذب متعاملين اقتصاديين جدد (مصدرين و مستوردين) و من أهمها:

- تسويق صورة ميناء مستغانم عن طريق توزيع مطويات اشهارية كتيبات تتضمن أهم نشاطات الميناء Kمجلة ثلاثية (elbahri)، أفلام وثائقية .
- تنظيم أيام دراسية تهدف إلى فتح النشاطات التجارية أمام الشراكة و دراسة جرق تحسين علاقة الميناء بالمتعامل الاقتصادي، إيجاد تسهيلات تجارية ومينائية جديدة للمستثمر.
- المشاركة في مختلف الملتقيات والندوات التي يتعلق موضوع تنظيمها بالأنشطة التجارية الاستثمارية منها (الملتقى الدولي للمحروقات والغاز 2008SHGAZ) الذي تم تنظيمه في حاسي مسعود من 30 جانفي إلى 30 فيفري 2008.
- و من جهة أخرى يعمل الميناء على توسيع استثماراته في البنى الفوقية والتحتية للميناء و على صعيد وسائل الشحن والتفريغ وعلى صعيد رأس المال البشري.

و مناهم البعثات الأجنبية التي استقبلها الميناء:

- ❖ في سنة 2010 ، قامت الشركة الصينية CORPORATION CGC GEO ENGINEERING بزيارة للميناء في إطار استثمارها في أعمال تمديد الماء إلى بلدية مخاطرية ، عين الدفلى ،عريب ،سيدي لخضر ، و خميس مليانة انطلاقا من سد سيدي أمحمد بن طيبة.
- ❖ في سنة 2009 م زارت الشركة الكورية Daewoo ENGINEERING et construction coltd ميناء مستغانم في إطار استيراد 400000 طن من مختلف البضائع من أجل الاستثمار في مشروع ضخم في إنتاج الامونياك، وليوريا بالمنطقة الصناعية الأرزويو .

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

❖ ممثلين عن المورد الألماني UHDE في إطار استيراد 70000 طن من مختلف البضائع المخصصة للاستثمار في مشروع شركة لإنتاج اليوريا في اريزو.

❖ الشركة الألمانية GDF-SUFZ في إطار الشراكة مع سوناتراك الشركة ألمانية المستثمرة مسبقا في مشروع الإنتاج الجبس في بلدية فلوريس في إطار تصدير الجبس انطلاقا من ميناء مستغانم نحو بقية الموانئ الأجنبية و من أهم المشاريع الاستثمارية التي جلبها ميناء مستغانم بل عدد كبير من الشركات الأجنبية المتخصصة في المحروقات والمستثمرة في الجنوب الجزائري تستورد معداتها الاستثمارية عبر ميناء مستغانم.

ومن أهم الشركات:

- الشركة البرتغالية TEXEIRA DUARTE التي استثمرت في مشروع تمديد المياه MAD استوردت معدتها الاستثمارية عن طريق ميناء مستغانم انطلاقا من موانئ بلجيكا، إيطاليا ، مصر ، تونس، بلغ حجم صادراتها أزيد من 80000 طن من مختلف البضائع(أنابيب معدنية مواد كيميائية ، وتجهيزات أخرى ... الخ)
- الشركة اسبانية : شركة تحلية المياه التي أنجزت مؤخرا بلدية سوناكتار استوردت أيضا تجهيزاتها الموجهة للاستثمار عبر ميناء مستغانم انطلاقا من موانئ اسبانيا فرنسا المانيا والصين زادت صادراتها عن 12000 طن ما بين أنابيب بلاستيكية و مواد قابلة للاشتعال و مواد كيميائية و معدات أخرى.

المطلب الثاني : تحسين التجارة.

يقوم الميناء بدور هام وفعال في تحسين التجارة وذلك للدور الذي يؤديه في تسهيل عملية التبادل وهذا ماسوف نبينه في التحاليل والجدول التالية :

1. تجارة السفن :

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

بلغ عدد السفن التجارية التي رست خلال سنة 2012 م في ميناء مستغانم 533 سفينة في مقابل رسو 511 سفينة خلال السنة الفارطة.

الجدول رقم (17): عدد السفن التجارية التي رست في ميناء مستغانم

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السفن	348	419	548	511	533

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

1. المكوث في الميناء:

الجدول رقم (18): عدد أيام السفن في ميناء مستغانم

السنة	2011	2012
المرسى (rade)	1,29 يوم	1,64 يوم
المرفأ (quai)	1.33 يوم	2.36 يوم

المصدر مؤسسة ميناء مستغانم

2. تحليل تجارة البضائع

الجدول رقم (19): حجم البضائع الذي استقبلها الميناء.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
حجم البضائع (طن)	1036829	1172439	1077481	1188987	1050936

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

### 3. التجارة بحسب عائلات المواد 2012.

الجدول رقم (20): حجم الواردات والصادرات حسب عائلات المواد لسنة 2012

عائلات المواد	حجم الواردات	حجم الصادرات	الحجم الإجمالي
مواد فلاحية	327087	-	327087
مواد غذائية	5122	29	5151
مواد حديدية	70545	-	70545
معادن ومواد البناء	209555	3270	212826
مواد بترولية	63544	-	63544
مواد كيميائية	11634	7575	19210
أسمدة	45807	-	45807
صفقات خاصة	294189	12578	306767
المجموع	1027484	23452	1050936

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

### 2. تجارة بذور البطاطا:

الجدول رقم (21): واردات بذور البطاطا الذي استقبلها الميناء

السنة	عدد السفن	حجم الواردات (طن)
-------	-----------	-------------------

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

87429	47	2002
58788	30	2003
54923	32	2004
42479	23	2005
71256	30	2006
54295	25	2007
83063	34	2008
96791	37	2009
96314	36	2010
100342	37	2011
127745	44	2012

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم.

### 1. تجارة السيارات:

الجدول رقم (22): عدد الحاويات المسقبة من طرف الميناء

السنة	2009	2010	2011	2012
عدد الحاويات (معادلة 20 قدم)	3067	3995	6208	4448
الحمولة الخام	20543	28872	40646	28049

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

### 2. التجارة بحسب المنشآت المتخصصة.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

**Neftal**: أنشأت سنة 1986م على مساحة 4640م<sup>2</sup> على الرصيف الشمالي الشرقي على مساحة 524م<sup>2</sup> وهي مجهزة بثلاث أوعية (أحواض) ذات سعة إجمالية تقدر ب 4200 طن.

الجدول رقم (23): حجم الزيت المستورد والمخزن في الميناء

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الزيت المستورد	27765	13259	3544	14694	21059

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

UCA OAI.C: أنشأت سنة 1986م على مساحة 4640م<sup>2</sup> سعتها 30000 طن ، وهي مجهزة بمضختين متحركين بمعدل ضخ 300 طن من الحبوب /ساعة لكل منهما.

الجدول رقم (24): الحجم الكلي للحبوب المستوردة والمخزنة في الميناء

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الكلي	338572	167277	124100	432279	90626

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

---

### خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل. حيث عرضنا فيه مؤسسة ميناء مستغانم و اهم النشاطات التي تقوم به، نجد أن ميناء مستغانم يعتبر ركيزة أساسية و فعالة في التنشيط التجاري الخارجي والذي يساهم في نمو اقتصاد الجزائر وكذلك جلب الاستثمارات و تنشيط التجارة الخارجية وكذلك اظهار ثقافة المجتمع الجزائري في الخارج.

خاتمة عامة

---

خاتمة عامة

# خاتمة عامة

## خاتمة عامة

في ختام بحثنا هذا المتواضع يمكن القول بأن تبلور الاقتصاد، وظهور عدة نظريات و المدارس الاقتصادية، بد الإهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علوم الإقتصاد. وقام المهتمين بهذا العلم بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي و الأسس التي يقوم عليها وعليه ظهر اتجاه ينادي بضرورة تحرير التجارة الخارجية و فتح المنافسة أمام التجارة الحرة.

ومن خلال تناولنا موضوع محددات التدقيق من أثر تبني المعايير المحاسبية في المؤسسات الجزائرية حيث أخذنا مينا مستغانم كدراسة ميدانية، لقد حاولنا مناقشة إشكالية وذلك من خلال فصلين نظاريين و فصل تطبيقي وانطلاق من الفرضيات الموضوعة التي أثبتنا صحتها من خطئها كما يلي:

### ✓ الفرضيات

- 1- الفرضية الاولى: يعتبر التدقيق ركن أساسي في المبادلات التجارية من اصدار معايير التقارير المالية من أجل الحد من ظاهرة الأخطاء و اكتشاف الإختلاسات و تبذير مال العام، ويجب تشجيع التدقيق في المؤسسات لتفادي كل ما يرفضه القانون كما يسهل عمل التبادل التجاري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- 2- الفرضية الثانية: ان السياسات و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في العقد الأخير من القرن الماضي كانت كفيلة لتحسين الإقتصاد الوطني، حيث انتهجت البلاد طرق عصرية على طريقة الدول المتقدمة خصوصا مع ارتفاع أسعار المحروقات مكن الجزائر من إبراز مكانتها على الساحة الدولية من خلال زيادة إنتاج المحروقات و اشباع الشسوق بالمادة، ولهذا تعتبر الفرضية صحيحة
- 3- الفرضية الثالثة: إن مؤسسة ميناء مستغانم تستعمل معايير التدقيق حيث تقتصر على قوانين تخص قطاعها العام الجزائري: وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

### ✓ النتائج

- 1- إن محددات التدقيق حول التجارة الخارجية ساهم في بلولة الإقتصاد الجزائري العالمي تتماشى مع أهداف النظام العالمي الجديد.
- 2- وجدت الجزائر بعد الاستقلال نفعها تتبع النظام الاشتراكي وذلك بسبب ما قدم لها منظروا هذا النظام قبل الاستقلال، الا أنها لم تحقق ما كانت تصبوا اليه في ظل حماية الإقتصاد الوطني فلجأت الى هيئات الدولية لمساعدة اقتصادها للنهوض.
- 3- هناك اهتمام كبير من الدول من أجل تطبيق المعايير المحاسبي الدولي.
- 4- هناك اختلاف بين المعايير المحاسبية في قطاع العام و معايير المحاسبة الدولية
- 5- تعتبر التجارة الخارجية عنص أساسي في النهوض بإقتصاد أي بلد، حيث يمكن كسب العملة الصعبة وكذا التعريف بثقافة الشعوب و الامم.

### ✓ اقتراحات:

- 1- على مسيري المؤسسات متابعة ارشادات و توصيات المدققين وذلك من خلال وضع برامج ملائمة و الاشراف على تنفيذها .

## خاتمة عامة

---

- 2- وضع استراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات الأخرى خارج قطاع المحروقات الذي يسيطر على أغلبية صادرات الجزائر.
- 3- اقرار عدة اصلاحات في التجارة الخارجية لتقليل من فاتورة الاستيراد.
- 4- فتح و تسهيل للخواص لعملية التبادل التجاري. مع وضع خطط استراتيجية لجذب المستثمرين في كل القطاعات.
- 5- على مسؤولي ميناء مستغانم وضع خطط استراتيجية للقضاء على السلبيات داخل الميناء مع اعادة صيانتته و التوسعة خصوصا وأنه أصبح ميناء تجاري.

# المصادر و المراجع

✓ باللغة العربية

- الكتب
1. حسن القاضي مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
  2. سمير الريشاني، مقدمة في معايير المحاسبة الدولية، [www.asca.sy/download/PDF/Seminars/lecture\\_2011-1-9.pdf](http://www.asca.sy/download/PDF/Seminars/lecture_2011-1-9.pdf)، تاريخ الإصدار، 27/12/2016
  3. - فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 2014.
  4. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. أعدت مكتبة الوطنية بيانات الفرصة والتصنيف الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008
  5. كتاب حسين القاضي، مامن حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها دار الثقافة ونشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008.
  6. حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشان، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية)، نفس المرجع السابق، الجزء الأول، 2012.
  7. عبد الحميد مرغيت ، أساسيات المحاسبة العمومية، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، الجزائر، ديسمبر 2015 ،
  8. رشاد العصار و اخرون.التجارة الخارجية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة1.
  9. عطا الله الزبون،التجارة الخارجية،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمانالطبعة العربية 2005،
  10. شقيري نوري موسى و اخرون،التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعةنعمان،الطبعة الأولى،2012
  11. دومنيك سلفادور،نظريات ومساائل في الاقتصاد الدولي،سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر
  12. لعويسات جمال الدين،التمية الصناعية(ترجمة سعدي الصديق ) الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1986.
  13. بهلول بلقاسم حسن،سياسة التخطيط و التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،الجزء الأول،الجزائر 1999
  14. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996
  15. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996
- مذكرات التخرج
1. دريف امينة، إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لي نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق محاسبة مراقبة تسيير (مستغانم)، الجزائر، 2013-2014.
  2. شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة لنيل شياذة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013 2014.

3. أسماء جيلي، القياس و الإفصاح المحاسبيين في القطاع العام "دراسة ميدانية العينة من المؤسسات العمومية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية، علوم مالية ومحاسبي، دراسات محاسبية و جباية معمقة 2013
4. نور الهدى بوليفة، واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري لمواجهة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمدة لخضر - الوادي الجزائر، 2014-2015
5. جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية و اثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية بين 1989 و 2000، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة

- ملتقيات ومحاضرات .

1. عمر قمان، مراد علة، مدى توافق الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي مع المعايير فما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحاسبية الدولية، ملتقى الوطني حول النظام المحاسبة الدولية المالية بالجزائر وعلاقته بالمعيار الدولي، قاعة المحاضرات بن شهيدة - خروب- مستغانم، الجزائر، يومي 13 و 14 جانفي.
2. خالد جفال، نور الهدى حداد، دراسة ومقارنة بين تجربة المغرب والجزائر في تطبيق المعايير الدولية، ملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير، بن شهيدة محمد - خروب- مستغانم الجزائر، يومي 13 و 14 جانفي 2013،
3. دليل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام المجتمع الدول المحاسبين القانونيين 2012، [www.tag-publication..com/UploadFiles.../IPSAS\\_brochure.pdf](http://www.tag-publication..com/UploadFiles.../IPSAS_brochure.pdf) ، 2017/02/22، ص2.
4. الاتحاد الدول المحاسبي، إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ، ط1، 2012، الجزء الأول، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

- مجلات

1. - حميدات محمود، خليبي كريم زين الدين، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، تحرير الصادق على توفيق وآخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد 03 ، أبو ظبي، 1997،
- قوانين وأنظمة.
1. -القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990.
2. النظام رقم 02-90 المؤرخ في 08 سبتمبر
3. المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS
4. المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS)
5. صندوق النقد الدولي.

✓ باللغة الفرنسية

1. IPSASB International public sector accounting standard board مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ،
2. Benissad hocine, la reforme économique en Algérie, (Algérie opu 2ème édition, 1991.
3. TEMMER Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie: un bilan, Algérie, OPU, 1983

4. DAHMANI Ahmed, l'Algérie à l'épreuve économique politique des reformes, 1980-1999, Algérie, CASBAH, édition 1997
5. BOUZIDI Nachida M'hamzodji ,5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Algérie, ENAG, édition 1992
6. Haltati Lamti, financement des importations des nouveaux dispositifs, in revue l'économie, Algérie, N 08 Juin 1994,
7. TOUATI Ali, commerce extérieur et transition vers l'économie de marché, in revue L'économie, Algérie. N 10, 1993
8. CHAKIB Cherif, à propos du rechelement et de rôle du FMI dans le processus d'ajustement économique in revue algérienne des sciences juridiques économiques et politique, Algérie, volume 33 N°01 1995
9. Bouyacoub Ahmed « entreprise et exportation, quelle dynamique ? in les cahiers du créait (Algérie N° 43, 1998